Available online at http://aran.garmian.edu.krd

Aran Journal for Language and Humanities

https://doi.org/10.24271/ARAN.2025.01-01-09

# دراسة نقدية لقاعدة ذكرها الألباني في مقدمة كتابه: (تمام المنة) تتعلق بتوثيق ابن حبان (بحث مستل من بحث رسالة ماجستير)

**آراز محمد صالح ياسين، إبراهيم فتاح قادر إسماعيل القرداغي**

قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، إقليم كردستان- العراق

**Article Info**

| | |
|---|---|
| Received | **May, 2025** |
| Accepted | **June, 2025** |
| Published: | **July, 2025** |

**Keywords**

**قاعدة- تمام المنة- الألباني- ابن حبان.**

**Corresponding Author**

arazmohammed70@gmail.com
ibrahim.qadir@univsul.edu.iq

**الملخص:**

تكلم الشيخ الألباني (ت: 1420هـ) ﵀ على بعض القواعد تتعلق بعلوم الحديث ومصطلحه في مقدمة كتابه: (تمام المنة في التعليق على فقه السنة) للشيخ السيد سابق (ت: 1420هـ) ﵀، ومن هذه القواعد قاعدة تتعلق بتوثيق ابن حبان (ت: 354هـ) ﵀ بعنوان: (القاعدة الخامسة: عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان)، فالألباني يرى أن ابن حبان من المتساهلين في التوثيق خصوصاً توثيقه للمجاهيل وذلك تبعًا لبعض المتأخرين: كالذهبي، وابن حجر- رحمهما الله-، وذهب إلى عدم اعتماده عليه في هذا المجال، ولهذا قام الباحث بدراسة منهج ابن حبان في توثيق الرواة لا سيما الذين انفرد ابن حبان بتوثيقهم، ومن خلال الدراسة تبين للباحث أن الأمر ليس كما قال الألباني، بل الألباني نفسه يعتمد عليه في كتبه، وكذلك الذين جاءوا من بعده، وقد بين البحث أن ابن حبان من أهل الاستقراء التام بأحوال الرجال وطرق الحديث، ومن تأمل تصانيفه تأمل منصف علم أنه كان بحراً في العلوم، كما أن الرواة الذين ترجمهم في كتابه (الثقات) ليسوا سواء كما فهمه البعض، لذا لا ينبغي أن ينظر إليهم نظرة واحدة، إذ منهم من صرح بتوثيقهم، ومنهم من لمح إلى ذلك، ومنهم من سكت عليهم، وغاية ما يستشكل عليه أنه سمى كتابه (الثقات)، ففُهِم منه أن كل من ذُكر فيه يُعد عدلاً ضابطًا، أي: ثقة بالمعنى الاصطلاحي، وهذا فيه نظر كما بينه البحث.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد.

فيحتل التوثيق والتضعيف مركزاً مهماً عند أئمة النقد وعلمائه، فقد قال ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة: "معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث، من أجلّ نوع وأفخمه، فإنه المرقاة[1] إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة"، (ابن الصلاح، 1423هـ، معرفة أنواع علم الحديث، ص: 490، 491)، ولذا من الضروري التوقف مع بعض الأئمة الذين اشتُهِرَ أن لهم منهجاً خاصًا في مسألة الجهالة وتوثيقها، ولعل أبرز من اشتهر بمذهبه ورأيه في موضوع توثيق الرواة من المجاهيل- حسب ما نُسِب إليه- هو الحافظ ابن حِبان البُستي (ت: 354هـ) رحمه الله، ومن هنا يتكلم الباحث على منهجه في توثيق المجاهيل؛ لأنه يقال عنه ما ليس فيه، وانتقص البعض من منهجه وردّ توثيقه، وكذلك اتهامه من قبل بعض المتأخرين والمعاصرين بالتساهل في التعديل، مع أنه وُصف بالتشدد والتعنت في التجريح، فكيف يستقيم التساهل مع التشدد، فهل ابن حبان متناقض مع نفسه؟، أم أن من اتهمه بكلتا التهمتين لم يدرس منهجه دراسة كافية؟ أو أن الأمر غير ذلك؟، وقصد الباحث في هذا العرض تبيان الحق والصواب بالدليل، وترجيح ما يراه راجحاً.

## أسباب اختيار الموضوع:

وقد اختير هذا الموضوع لأسباب، من أهمها:

أولاً: تعلق هذا الموضوع بسنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، وكذلك بأعراض خُدامها، والرغبة الشديدة في خدمة هذا العلم، والقيام ببعض الواجب نحوه.

ثانيًا: وقع اختياري على الإمام ابن حبان لدراسة منهجه في الجرح والتعديل لشدة ما تعرض له منهجه من نقد من قبل العلماء وغيرهم، فمرة يتهم بأنه متساهل في التوثيق، ومرة يتهم بالتشدد في الجرح، لذلك لا بد من الوقوف على حقيقة أمره.

ثالثًا: كثير من الباحثين المعاصرين يعتمدون على رأي الألباني في ابن حبان دون تحقيق ودراسة علمية.

**أهمية البحث:** ترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنه يتعلق بتعديل وتجريح الرواة من قِبَل أئمة الجرح والتعديل، وأنه البوابة التي يمر من خلالها رواة السنة النبوية ومروياتهم، وكذلك رد من وصف ابن حبان بالتساهل في توثيق الرواة، ورد الأحاديث التي صححها، بحجة أن فيها راويا سكت عنه الأئمة ولم يوثقه إلا ابن حبان.

**أهداف البحث:** الوقوف على الانتقادات التي وجهها الألباني إليه في توثيق الرواة، ومحاكمة هذه الانتقادات إلى المعايير العلمية، مع بيان منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، خصوصًا في توثيق المجاهيل في كتابه الشهير: (الثقات).

**الدراسات السابقة:** بعد البحث والسؤال لم أقف على دراسة مستقلة حول هذا الموضوع، تتحدث على رأي الألباني ومناقشته في توثيق ابن حبان، إلا أن الدراسات عن ابن حبان والألباني وبيان منهجهما في علم الحديث كثيرة، منها: (الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل لعداب بن محمود الحمش، وجهود الشيخ الألباني في الحديث- رواية ودراية، لعبد الرحمن العيزري).

**منهجية البحث:** استخدم الباحث المنهج النقدي في مناقشة رأي الألباني حول توثيق ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، ولهذا سيكون عملي في هذه الورقة البحثية مقتصراً على كلام الألباني في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل وتوثيقه للرواة.

**خطة البحث:** اقتضت طبيعة البحث (وهو مستل من بحث ماجستير) تقسيمه على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

**المقدمة:** تشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، وأهمية الموضوع، مع خطة البحث.

**المبحث الأول:** التعريف ببعض مفردات العنوان: (ابن حبان، والألباني، وكتابه: تمام المنة).

**المبحث الثاني:** ملخص كلام الألباني على توثيق ابن حبان، ثم دراسة نقدية لرأيه حول ابن حبان.

نقلت كلام الشيخ الألباني باختصار [وفي بعض الأحيان بمعناه] – بخط عريض- أولاً، ثم ناقشته بعد ذلك بعد عبارة: (الدراسة:).

**الخاتمة**- رزقنا الله تعالى حسنها-: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

(1) المرقاة - بالفتح والكسر- الدرجة، يقال: ترقى في العلم، أي: رقي فيه درجة درجة. (ابن منظور، 1414هـ، لسان العرب، ج14، ص: 332).

وأخيراً فهذا ثمرة جهدي الضعيف، بذلت فيه أقصى ما في وسعي، لا طلباً للكمال وترفيع النفس والتعالم والتصدر، وإنما رغبة في النفع والفائدة، وأسأله سبحانه التوفيق والسداد، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً يوم العرض عليه، إنه ولي ذلك والقادر عليه وهو رحيم ودود، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## المبحث الأول:

**التعريف ببعض مفردات العنوان: (قاعدة، ابن حبان، الألباني، وكتابه: تمام المنة).**

**أولاً: مفهوم قاعدة:** القاعدة في اللغة: هي الأساس، وهي أيضا أسس الشيء وأصوله، سواء كان حسياً كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين، أي دعائمه، وقد ورد ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[البقرة: 127]، وقوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾[النحل: 26]، مما سبق نجد أن معنى القاعدة عند أهل اللغة، وكما في الآيتين: الأساس، وهو ما يرفع عليه البنيان، فكل ما يبنى عليه غيره يسمى قاعدة، حسياً كما في البنيان ونحوه، ومعنوياً كما في المسائل العلمية ونحوها. (ابن منظور، 1414هـ، لسان العرب، ج3، ص: 361).

**أما القاعدة اصطلاحًا:** فلها عدة تعريفات: قال الجرجاني: "القاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"، (الجرجاني، 1403هـ، التعريفات، ص: 171)، أو الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، يُفهَم أحكامها منها، أو حكم كلي ينطبق على جزئياته؛ ليتعرف أحكامها منه، ولقد استخدم المحدثون جميع الوسائل التي من شأنها يمكن تأسيس القواعد المبينة لمقاصدهم تجاه تصرفاتهم نحو كل ما يتعلق بدراسة الحديث النبوي الشريف وعلومه، والقواعد التي بذل علماء المصطلح جهدهم في تأسيسها لضبط مسائل هذا العلم جلها أخذت عن طريق استقراء تصرفات المتقدمين، وهذه القواعد بعضها خاص بأن تكون منسوبة إلى شخص معين، وبعضها عام حيث تكون معبرة عن رأي علماء الحديث وليست مقيدة برجل واحد، ومن أمثلة هذه القواعد، تلك القواعد التي ذكرها الألباني في كتابه: (تمام المنة)، ومنها: ما يتعلق بتوثيق ابن حبان ﷺ.

**ثانيًا: الإمام ابن حبان (ت: 354هـ، 965م)** ﷺ هو: محمد بن حبان بن أبي حاتم التميمي البُستي، ولد سنة (270هـ)، سمع من النسائي، وابن خزيمة، وخلق، وهو كما قال عن نفسه: "ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ"، علق عليه الذهبي بقوله: "كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من الفقه، والعربية، والفضائل الباهرة، وكثرة التصانيف"، ومن أبرز تلاميذه: أبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرك، ومن آثاره: (كتاب الصحيح، والثقات، والمجروحين، وروضة العقلاء... وغيرها)، فهو ﷺ من أهل الجرح والتعديل قال عنه تلميذه الحاكم: "كان من أوعية العلم في الفقه، واللغة والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال"، وقال الخطيب: "كان ثقة نبيلًا"، ووصفه الذهبي بقوله: "الحافظ الإمام العلامة"، توفي سنة (354هـ) بمدينة بُست. (ابن الصلاح، 1992م، طبقات الفقهاء الشافعية، ج1، ص: 115؛ الذهبي، 1419هـ، تذكرة الحفاظ، ج3، ص: 89).

**ثالثًا: الألباني (ت: 1420هـ، 2000م)** ﷺ هو: أبو عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني، ولد سنة (1332هـ) في مدينة (أشقوردة) عاصمة ألبانية في ذلك الوقت؛ تتلمذ على يد والده الحاج نوح الحنفي، وغيره، أما تلاميذه فقد تتلمذ على يديه مباشرة وهم قلة؛ منهم: (كحمدي السلفي العراقي، ومقبل الوادعي اليمني)، ومنهم من تتلمذ عليه بطريقة غير مباشرة [أي تتلمذ على كتبه ومحاضراته فكثيرون]، ومن آثاره: ألف الألباني كتباً كثيرة، أشار صاحب كتاب: (ثبت مؤلفات الألباني) إلى أكثر من (232) كتاباً، ومن أشهرها: السلسلة الضعيفة والصحيحة، وصحيح وضعيف السنن الأربع، وإرواء الغليل، وصفة صلاة النبي، وأحكام الجنائز...وغيرها، توفي سنة (1420هـ، 2000م) في الأردن. (الشيباني، 1407هـ، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، ص: 44 وما بعدها؛ والشمراني، 1422هـ، ثَبَتُ مؤلفات محمد ناصر الدين الألباني، ص: 35 وما بعدها).

**رابعًا: كتابه تمام المنة:** الكتاب عبارة عن: استدراكات، وتعقيبات، وتعليقات حديثية، على كتاب الشيخ السيد سابق ﷺ؛ حيث قال الألباني في ذلك: "لقد علّقنا على نحو ربع فقه السنة بفضل الله تبارك وتعالى، راجيًا منه عزَّ وجلَّ أن ييسر لي تمام التعليق عليه، إذا نسأ الله في العمر وبارك في الوقت، أو على الأقل أن أجرِّد بقية ما فيه من الأحاديث الضعيفة والمنكرة؛ ليكون القراء على علم بها، ومعرفة بحقيقة قَدر المسائل التي أُقيمت عليها". [الألباني لم يتمه، وإنما علق عليه إلى نهاية أحاديث الصيام].

سبب تأليفه للكتاب: انتشار كتاب (فقه السنة) للشيخ السيد سابق (1420هـ، 2000م) ﷺ بين أوساط طلبة العلم؛ فكان من نتيجة ذلك أن توجَّهَت إليه منهم أسئلة كثيرة عن غير قليل من المسائل والأحاديث الواردة فيه، فكان يجيبهم عنها بما أعلمه الله تعالى، وكثيرًا ما كان الجواب مخالفًا لما في الكتاب؛ فقد كان يضعِّف كثيرًا من أحاديثه، ويخطِّئ عديدًا من مسائله، ولهذا طلَب بعضهم منه أن يسجِّل مآخِذه على الكتاب يَنشرها بين الناس، فاعتذر عن ذلك في أول الأمر، ثم لما تكرر الطلب فيه وألحَّ به الكثير منهم، رأى أنه لا بد من إجابة طلبتهم وتحقيق رغبتهم؛ لما في ذلك من خدمة للكتاب، ببيان ما وقع فيه من الأحاديث الضعيفة، كما أنه بيّن بعض القواعد الحديثية في مقدمة الكتاب التي لا يستغني عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقُّه في السنة.

[المطبوع منه إلى كتاب الحج، وانتهى من تسويده بتاريخ: (19 شعبان 1373هـ)]. (الألباني، 1441، تمام المنة، ص: 5 وما بعدها).

## المبحث الثاني:

**دراسة قول الألباني: "عدم الاعتماد بتوثيق ابن حبان"**

**قال الألباني في القاعدة الخامسة: "عدم الاعتماد بتوثيق ابن حبان!: ...إن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء، وقد شذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه واحتج به وأورده في (صحيحه)"**، ثم استدل بكلام الحافظ ابن حجر على ذلك. (الألباني، 1441هـ، تمام المنة، ص: 21، 22).

**الدراسة:** على حسب علمي القاصر ومطالعتي المتواضعة لم أجد من انتقد الإمام ابن حبان ممن عاصره من المتقدمين- أعني ما قبل القرن السادس الهجري-، والذين تكلموا على منهجه وانتقدوه هم من المتأخرين، أمثال: ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي، ثم قلدهم واعتمد على قولهم بعض من اشتغل بعلم الحديث من المعاصرين أمثال: المعلمي اليماني، والألباني، وعبد الفتاح أبو غُدة، وشعيب الأرنؤوط، وبشار عواد؛ وغيرهم، غفر الله للجميع.

وفيما يراه الباحث أن مدخل الإشكال هو تعميم الحكم بمجرد مثال أو مثالين من دون استقراء كامل لعمل المحدثين، فكم من محدث نُسِب إليه منهج خاص في مسألة استناداً إلى مثال واحد، ولو استقرينا أمثلة أخرى عن هذا الحافظ نفسه لما وجدنا هذا المنهج المنسوب إليه مطرداً عنده.

وغاية ما يستشكل على ابن حبان أنه سمى كتابه: (الثقات)، ففُهِمَ منه أن كل من ذُكر فيه يُعد عدلاً ضابطاً؛ أي: ثقة بالمعنى الاصطلاحي، وهذا فيه نظر؛ بل الأدق أن نقول: إن المذكورين في كتاب الثقات لم يعلم فيهم ابن حبان جرحًا، ومن ثَم فهم على العدالة الأصلية، بحسب رأي ابن حبان، أما الحكم على ضبطهم وأحاديثهم فيتوقف على أمور أخرى نص عليها ابن حبان وجلّاها في مقدمة الثقات وغيره من كتبه[1].

هذا رأي ابن حبان، وقد خالفه غيره من المحدثين من حيث عدُّ الأصل في الرواية العدالة، كما يخالَف في تصحيح عدد من الأحاديث من حيث توافر شروط القبول فيها، وهذا راجع لاختلاف النظر والاجتهاد.

وبهذا يمكن القول بأن ليس كل من ذكره ابن حبان في كتابه الثقات هو ثقة عنده، فقد يذكر الرجل في الثقات ويجهله، فيكون ذكره له من باب التمييز أو من باب التعريف فقط، لذلك لا نجد أحاديث كثير من الرواة الذين ذكرهم في الثقات، في صحيحه، خصوصًا الذين صرح بأنه لا يعرفهم أو أشار إلى تجهيلهم. (يونس الباي، 2017م، توثيق المجاهيل عند الإمام ابن حبان البستي، ص: 90).

ولكن ابن حبان لم يخرج في الجملة عن منهج المحدثين، ولم يشذ عنهم، وإن توسع في دائرة تعديله للرواة فرُمِي بالتساهل[2] لأجل هذا.

ومن هؤلاء الذين انتقدوا منهج ابن حبان في توثيقه للمجاهيل الحافظ ابن حجر العسقلاني، يقول- رحمة الله عليه- بعد نقله لكلامٍ لابن حبان[3]: "وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جَرحُه، مذهبٌ عجيب[4]، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألَّفه، فإنه يَذكر خَلْقًا ممن

---

(1) كل ما في الأمر أن على الباحث أن يراعي هذا، وحينما يريد أن يعتمد على توثيق ابن حبان ﷺ عليه أن ينظر: كيف أورده ابن حبان؟ هل أورده في كتابه (الثقات) دون جرح أو تعديل؟ أو أورده مع التنصيص على أنه لا يعرفه أو لا يعرف أباه؟ أو أورده مع عبارة تُشعر بمعرفته لضبطه لوقوفه على مروياته وحديثه؟ ونحو ذلك.

(2) وقد رمي بنقيض هذا في جانب الجرح فوصف بالتشدد، يقول الحافظ الذهبي في الميزان: "ابن حِبان صاحب تشنيع وشغب"، ويقول أيضاً في موضع آخر: "ابن حبان ربما قصَبَ الثقةَ حتى كأنَّه لا يَدري ما يخرُج من رأسه"، ومعنى قصب: عاب وجرح، يقال: قَصَبَ الشاةَ؛ إذا قطعها عضواً عضواً، وقَصَبَ فلاناً: عابه وشتمه، وبابه: ضرب. (الذهبي، 1382هـ، ميزان الاعتدال، ج1، ص: 274، و290، والفيومي، المصباح المنير، ج2، ص: 504؛ و الفِيرُوزآبادي، 1426هـ، القاموس المحيط، ص: ١٢٥، مادة: (قصب).

(3) وهو قوله: "[من كان] منكر الحديث على قلته، لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلاً مقبول الرواية، إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيجرح بما ظهر منه من الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها". (ابن حبان، 1420هـ،كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج2، ص: 185).

(4) قال الدكتور عبد الله الجديع: "ليس مذهباً عجيباً، ولا هو خلاف قول الجمهور... وهذا قدمت من قبل له أمثلة من كلام أحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي فيها توثيق من لم يرو عنه إلا واحد، وبينه كلام أبي حاتم وأبي زرعة بناء على استقامة حديثه، وكذلك صنع ابن حبان". وقال في موضع آخر: "وهذا منهج لا يعرف فيه اختلاف من حيث الجملة، ولم أر وجهاً لعيب ابن حبان بهذا خلافاً لما جرى عليه طائفة من المتأخرين؛ لأننا قد

ينصّ أبو حاتم وغيرُه على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان: أن جهالة العين ترتفع برواية واحدٍ مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره". (ابن حجر العسقلاني، 1423هـ، لسان الميزان، ج1، ص: 208، 209).

فالذي يفيده كلام ابن حجر أن ابن حبان خالف الجمهور في مذهبه عندما أورد جملة من الرواة جهلهم نقاد متقدمون، وأنه تبع في هذا شيخه ابن خزيمة.

قال الدكتور عبد الجواد حمام: "ويُشكِلُ على كلام ابن حجر: أنه قيَّد مذهب ابن حبان بمن انتفت عنه جهالة العين، ولم أقف على مستند ابن حجر في هذا، فإن سياق كلام ابن حبان - المتقدم نقله في الحاشية- يفيد عدمَ تفريقه بين جهالة العين وجهالة الحال، إذ كلامه على الرواة كان عاماً في كل من لم يَعرِفْ فيهم جرحاً، وأنه يعدُّهم على العدالة الأصلية؛ سواء عرفت أعيانهم أم لا، وسقت أمثلة لجماعة من الرواة ترجمهم في (الثقات) وصرح بأنه لا يعرف أسماء آبائهم ولا أنسابهم، ولا يعرف عنهم إلا ذكرهم في رواية، ومنهم من لم يرو عنه إلا واحد، وهذا حد مجهول العين عند ابن حجر وغيره، ومع ذلك ذكرهم ابن حبان في (الثقات)". (حمام، 1429هـ، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه، ص: 327).

وما يفهم من كلام ابن حجر وغيره من تفرد ابن حبان بهذا المنهج هو محل نقاش، فهذا الحافظ ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ)-رحمه الله- يقول: "وقد عُلِمَ أنَّ ابن حبان ذَكَرَ في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كبيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يَعرِفُ هو ولا غيرُه أحوالَهم ...وقد ذكر ابن حِبَّان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يَعرِفْه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يُعرَفْ حاله، وينبغي أن ينبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حِبَّان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق... هذه طريقة ابن حِبَّان في التفرقة بين العدل وغيره، **وقد وافقه عليها بعضهم**، وخالفه الأكثرون". (ابن عبد الهادي، 1424هـ، الصَّارِمُ المُنْكِي في الرد على السُبكي، ص: 103، 104).

فهو ينقد طريقة ابن حبان، لكنه يشير في كلامه أيضاً إلى موافقة بعض الحفاظ له في ذلك، وإن لم يسمهم، وكلامه يوحي بأن ابن حبان ذكر المئات من هذا النوع من المجهولين، وليس الأمر كذلك كما سيأتي، وإنما هم معدودون على أصابع اليد، ثم إنه لم يذكر هذا النوع لتوثيقهم، وإنما ذكرهم للمعرفة كما صرّح بذلك في كتابه الثقات في ترجمة الفزع، بقوله: "شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقد قيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعًا ولا مقنعًا، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أبًا، **وإنما ذكرتهما للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويانه**". (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج7، ص: 326).

فيجيب على ناقديه أن يضعوا هذا النص منه نصب أعينهم عند نقده، وهذا ما يؤكده الحافظ السخاوي بقوله: "إذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم من الثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه، فإنه لا يشاحح في ذلك". (السخاوي، 1424هـ، فتح المغيث، ج1، ص: 56).

وقد أشار الألباني نفسه في موضع آخر إلى قول ابن حبان السابق ثم قال: "وهذا منه نص هام جدًّا جدًّا، وشهادة منه - لا أقوى منها- على أن كتابه (الثقات) ليس خاصًّا بهم، وإنما هو لمعرفتهم، ومعرفة غيرهم من المجهولين، والضعفاء ونحوهم-؛ فهو يبطل إبطالًا لا مرد له كُلِّيَّتَهُ المتقدمة: أن كل من ذكره في كتابه (الثقات) صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره!، ومثله في الدلالة على إبطاله قوله المتقدم في ترجمة: (حميد بن علي القيسي)، غير أَن هذا النص زاد عليه أنه أعلمنا أنه يذكر هؤلاء للمعرفة، لا على أنهم من الثقات الذين يحتج بخبرهم عنده". (الألباني، 1422هـ، صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج1، ص: 18، 19).

ويقول ابن قُطْلُوْبُغَا الحنفي(ت: ٨٧٩هـ)[1] رحمه الله عن منهج ابن حبان: "إنه قد يذكر المجهول إذا روى عنه ثقة ولم يُجرح، ولم يكن الحديث منكراً، وقيل: إن مَنْ كان بهذه الصفة فهو حجة عند النسائي أيضاً، وإن من ارتفع عنه اسم الجهالة برواية اثنين عنه، ولم يُعرف فيه مقالٌ يكون حديثه حسناً ".(ابن قطلوبغا، 1432هـ، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ج1، ص: 16). فهو يشير إلى القول بأن النسائي يوافق ابن حبان فيما ذهب إليه.

---

تبينا منهجه، فغاية الأمر أن لا نجعل من مجرد إيراد الراوي في (الثقات) صحة الاحتجاج به، حتى ينضم إلى ذلك سائر شروط الاحتجاج...ومنهجية اعتبار حديث الراوي طريق عامة النقاد قبل ابن حبان، وهو على الأثر فيه، ويبينه في مواضع من كتابيه في الثقات والمجروحين". (الجديع، 1424هـ، تحرير علوم الحديث، ج1، ص: 329- 334).

(1) هو: قاسم بن قُطْلُوبُغا بن عبد الله السُّودوني [نسبة إلى معتق أبيه] الجمالي المصري، زين الدين أبو العدل، ولد بالقاهرة سنة (٨٠٢ هـ)، وهو من تلاميذ ابن حجر، كان فقيهًا أصوليًا محدثًا مؤرخًا متمكنًا، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي، تصدر للتدريس والإفتاء، من مؤلفاته الشهيرة: تاج التراجم، وتحرير الأنظار في أجوبة ابن العطار، وتخريج أحاديث بداية الهداية، وشرح منظومة ابن الجزري، وشرح المصابيح للبغوي، وحواشي على ألفية العراقي وشرح النخبة، وغيرها، توفي سنة (٨٧٩هـ). (السخاوي، 1412هـ، الضوء اللامع، ج6، ص: 184؛ ابن العماد، 1406هـ، شذرات الذهب، ج7، ص: 326).

ويوسع الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني (ت: 1386هـ) الدائرة أكثر، فيجعلها منهجاً لكثير من المحدثين فيقول: "فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجدُ البخاري سمَّاه في (تاريخه) من القدماء، وإن لم يَعرِفْ ما روى، وعمَّن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يُشدِّد وربما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استنكرَه، وإن كان الرجل معروفاً مُكثراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرُهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا روايةَ أحدِهم مستقيمةً بأن يكون له فيما يروي متابِعٌ أو شاهِد، وإن لم يَروِ عنه إلا واحدٌ ولم يبلغهم عنه إلا حديثٌ واحد". (عبد الرحمن بن يحيى المُعَلمي اليماني، 1434هـ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج10، ص: 113).

لذا يرى الباحث أن هناك سوء فهم لمنهج ابن حبان، واجتزاءً من كلامه، وتعميماً لم يَقُلْ به، ذلك أنه كان واضحاً صريحاً في بيانه لمنهجه: بأنه لا يصحِّح حديثَ كل من لم يُجرَح، ولا يعدُّه ثقة من رجال الصحيح، وإنما أدخله في أصل العدالة الدينية التي لا ينبغي نزعها عن مسلم إلا بدليل.

وأما الضبط والحكم على الحديث: فإنما يعرف ذلك ويتحقق بتحقق الشروط الخمسة التي ذكرها لتصحيح حديثه، وهي أن يكون الراوي عن الرجل (محل البحث) ثقة، وأن يكون شيخُه ثقةً أيضاً، وأن لا يكون في الحديث انقطاع ولا إرسال، ولا يكون فيه مدلس.

وثَمَّ شرط مهم يفهم من منهج ابن حِبَّان عموماً: وهو ألا يكون في الرواية ما ينكر، إذ كم قد شنَّعَ ابن حبان على ثقات لوجود بعض المنكرات في أحاديثهم وبالغ في الحط عليهم، فهل يتصور به - والحالة هذه- أن يَقبَلَ حديثاً منكراً عن رجل لم يثبت ضبطه؟.

فهذا المنهج الذي أرسى ابن حبان دعائمه، وأوضح تفاصيله منهج سديد قوي، عمل به كثير من المحدثين ولا سيما في طبقات التابعين؛ وممن عمل به بعض من أنكر على ابن حبان منهجه، وفي هذا يتضح أن كثيراً ممن انتقد ابن حبان من حيث التأصيل النظري، يوافقونه في الجانب العملي والتطبيقي، والله أعلم. (حمام، 1429هـ، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه، ص: 322 وما بعدها باختصار).

وقد أشار الدكتور عوامة إلى اختلاف موقف ابن حجر من مذهب ابن حبان في توثيق الرواة ويُجمع بين موقفه الأول النظري، وموقفه الثاني التطبيقي، بأن الأول كان أولاً من حيث الزمن، فإن فراغه من تأليف (لسان الميزان) كان سنة (805هـ)، ولنقدِّر تاريخ البدء به قبل سنة واحدة، أما نقوله المتقدمة عن (الأمالي المطلقة) فكانت متأخرة، كان أولها آخر سنة (828هـ)، وآخرها أواخر سنة (830هـ)، والله تعالى أعلم. (محمد عوّامة، 1438هـ، لمحات في بيان مذهب ابن حبان في معرفة الثقات، ص: 49 - 52 باختصار).

**ثم قال الألباني: "ومن عجيب أمر ابن حبان؛ أنه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه: "لا يعرفهم ولا آباءهم"، فقال في الطبقة الثالثة: "سهل يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعفور، ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه"، ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع (الصارم المُنكي[لابن عبد الهادي])...، وقد قال بعد أن ساقها: "وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقًا كثيراً من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولًا لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق".** (الألباني، 1441هـ، تمام المنة، ص: 22).

**الدراسة:** قوله: "يصرح في ترجمتهم بأنه: "لا يعرفهم ولا آباءهم"، فقال في الطبقة الثالثة: "سهل يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعفور، ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه".

سهل: شيخ كوفي، روى عن الصحابي شداد بن الهاد، وروى عنه أبو يعفور، سكت عنه البخاري في تاريخه الكبير (البخاري، 1440هـ، ج5، ص: 120)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ابن أبي حاتم، 1271هـ، الجرح والتعديل، ج4، ص: 205)، وذكره ابن حجر في لسان الميزان ونقل قول ابن حبان عنه دون تعقيب (ابن حجر العسقلاني، 1423هـ، لسان الميزان، ج4، ص: 208). وبهذا ابن حبان لم يخالف هؤلاء بأن وثقه بل صرّح بأنه لم يعرفه، ومثل هؤلاء الذين هم من هذا القبيل لم يرو لهم ابن حبان في

صحيحه ويكون ذكره لهم في كتابه الثقات من أجل المعرفة فقط، وربما ذهب ابن حبان إلى أن سكوت البخاري على الراوي في التاريخ الكبير توثيقاً له كما يقول البعض[1].

وكذلك إتمام كلام ابن عبد الهادي يشير إلى موافقة بعض الحفاظ له في ذلك، وإن لم يسمهم، حيث قال بعد الفقرة التي نقلها الألباني عنه: "هذه طريقة ابن حِبَّان في التفرقة بين العدل وغيره، **وقد وافقه عليها بعضهم،** وخالفه الأكثرون".

**ثم قال الألباني: "ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان".**

**الدراسة:** هذا ليس على إطلاقه، وقد فصل القول في هذه المسألة الدكتور عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف للذهبي، وبيّن بالأمثلة أنهما احتجا بتوثيقه، فقال عن منهج الذهبي[2] من توثيق ابن حبان: "وأما موقف الذهبي ممن ينفرد ابن حبان بتوثيقه: فإنه تارة يعبر عنه في حق الراوي فيقول: ثقة، وتارة: صدوق، وتارة: وثق، وقد يضع فوقها رمز: (حب)، ولفت نظري أنه قال في عبد الله بن مالك الهمداني: (شيخ) وهو ممن ذكره ابن حبان في (ثقاته) ولعلها مرة واحدة لم تتكرر، أما مرات قوله "ثقة" فكثيرة، أحصيت منها تسعًا وستين مرة، وأما مرات قوله: (صدوق) فقليلة جداً سبع مرات، وأما استعماله كلمة (وُثِّقَ)، فكثير جداً لا داعي لاحصائه". (محمد عوامة، 1413هـ، تحقيقه للكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي، ج1، ص: 30).

فقد بيّن أن الذهبي[3] له ثلاث حالات من توثيق ابن حبان: (ثقة، صدوق، وُثق)، وليس هذا الموقف فحسب من الذهبي، فقد ذهب إلى هذا مذهب ابن حجر أيضًا، حيث قال عنه محمد عوامة:

"وهذا الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق، جاء مثلها من ابن حجر في التقريب، فهو يقول: ثقة، صدوق، مقبول، وهذا اللفظ الاخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: وُثق، وهو أولى وأدق من (مقبول)، لأن للمقبول اصطلاحًا خاصًا عند ابن حجر: من لم يرو من الحديث إلّا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتوبع، فإذا لم يتابع قال عنه: لين الحديث". (محمد عوامة، 1413هـ، تحقيقه للكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي، ج1، ص: 30).

هذه موازنة بين رأي الذهبي وابن حجر في قبولهم لمنهج وتوثيق ابن حبان من حيث الجملة، وهو تفصيل جيد قائم على الدراسة والتتبع، فكيف بمنهج ورواة ابن حبان في صحيحه، وهو أشدّ وأدق.

ثم يتابع عوامة كلامه عن كتاب التقريب لابن حجر فيقول: "وقد أحصيت من وثقهم ابن حجر في التقريب وانفرد ابن حبان بتوثيقهم فبلغ عددهم واحداً وعشرين رجلاً، ولا ريب عندي أن هناك آخرين سواهم، لكنه قال عن هذا الأخير (مقبول) تحت رقم: (4524)، وسبقه الذهبي إلى توثيق ثلاثة منهم، وأرقامهم في الكاشف: (5951،1507، 6348)، ومن قال فيهم (صدوق) من تقريب التهذيب: مجموعهم اثنان وخمسون رجلاً، وثمة آخرون جزمًا، أما من قال عنهم (مقبول): فكثيرون جداً لا

---

(1) كان ابن حبان يعتبر سكوت البخاري توثيقًا للراوي المسكوت عنه، وكذلك يعتمد سكوت ابن أبي حاتم على من يوردهم في كتابه الجرح والتعديل، وهذه ركيزة الثانية في منهج ابن حبان لقبول المسكوت عنهم، والذين لم يظهر فيهم جرح ولا تعديل". (الدلالعه، 2019م، الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان وصحيحه ومناقشتها، ص: 59).

(2) من الشروط المعتبرة في الجارح ألا يكون الحامل له على الجرح هو الهوى أو العصبية أو التحامل أو نحو ذلك من الأسباب، وقد أجمع العلماء على رد الجرح الصادر عن أحد هذه الأسباب أو ما يشبهها، وبهذا يجب اعتبار وجود التحامل وعدمه في التجريح، لأنه لا يقبل قول الجارح إذا كان حامله التحامل، ولذلك رُدت أقوال عدد من الأئمة الكبار مثلهم؛ لأن المحدثين الناقدين استشفوا فيها التحامل، وهذا التحامل للغرض النفسي، يحصل غالباً بين الأقران من العلماء، وليس كل العلماء بل بعضهم، ذلك أن العصمة لله ثم لرسله - عليهم الصلاة والسلام-، وهذا أمر معلوم لدى العلماء هذا الفن، وعليه ذهب بعض الباحثين من المعاصرين إلى أن جذور تهمة التساهل والطعن في ابن حبان ترجع إلى تحامل الإمام الذهبي- رحمه الله-، حيث قال: "بعد أن قمت بتتبع واستقراء كتب الرجال والجرح والتعديل بغية الوصول إلى أبعد مصدر ممكن تكلم في نقد ابن حبان، أو طعن فيه، فلم أجد للمتقدمين فيه إلا خيراً، أما عند المتأخرين فكان أول من ظفرت بكلام له فيه، الإمام الذهبي وقد لا أبالغ إن قلت أن فيه تحاملا واضحًا عليه وقد استند الألباني وكل من تجرأ على ابن حبان بطعن على كلامه لكونه عمدة المتأخرين في الرجال والجرح والتعديل، وقد اجتهدت في بيان ذلك من نواح شتى مع الرد عليها ومناقشتها...". (باعيسى، 2021م، العوامل السايكولوجية والكسبية في شخصية الحافظ الناقد ابن حبان البستي وأثرها في حله لمشكلة توثيق الوحدان، ص: 403- 405).

(3) قال الدكتور عبد السلام عمران شعيب في خاتمة بحثه حول موقف الذهبي في ابن حبان والنسائي: "أوجز ما توصل إليه هذا البحث بطلان دعوى الذهبي اختصاص النسائي وابن حبان بتوثيق هذا النوع من الرواة (يعني في توثيق من لم يرو عنه سوى راو واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما)، وأنهما على نهج غيرهما من أئمة الحديث في ذلك لوجود الأدلة المبطلة لهذه الدعوى...وكذلك وجود موقفين متضادين للذهبي من توثيق النسائي وابن حبان لهذا النوع من الرواة، موقف برده وموقف بقبوله، وأنه يجب اعتماد موقفه الثاني بقبول توثيقهما لهم؛ لأنه المبني على أسس صحيحة؛ وبطلان أسس موقفه برد توثيقهما لهم...". (شعيب، 2018م، اعتراضات الذهبي على النسائي وابن حبان في توثيق من لم يرو عنه سوى راو واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما وبيان بطلان هذه الاعتراضات، ص: 197).

داعي إلى إحصائهم[1] وقد قلبت وجوه النظر كثيراً لا تعرف على ضابط ينتظم في سلكه سبب توثيق - أو تصديق- هذين الإمامين لمن انفرد ابن حبان بتوثيقهم، فلم أقف على ما أطمئن إليه". (محمد عوامة، 1413هـ، تحقيقه للكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي، ج1، ص: 30، 31).

ثم يضيف محمد عوامة فيقول: "واختلاف هذين الإمامين في الحكم على الرجل بل تباينهما في الحكم من ثقة، إلى لين، ومن ثقة إلى مستور، لهو أدل دليل على عدم صحة اعتبارهما كثرة الرواة الثقات عن رجل، مع توثيق ابن حبان له سببا لتوثيقه، أما ما جاء في كثرة رواية الثقات عن الشخص توقي حسن الظن فيه كما قال السخاوي ففيه: أنّ هذا أمر غير التوثيق والتصديق، كما هو واضح من العبارة نفسها، ومن سياقهما هناك، وفيه أيضًا أنّ هذا حكم عام، فلا ينسحب على أحكام إمامين لا ندري ما موقفهما منه، قبلاه أو رداه، لا سيما أنّ في كتابيهما أمثلة تخالف ما فهم من كلامهما، والله أعلم". (محمد عوامة، 1413هـ، المرجع السابق، ج1، ص: 32).

**قال الباحث:** محقق الكاشف هنا يحاول تفسير موقف الذهبي وابن حجر من توثيقهم للرواة الذين ذكرهم ابن حبان في ثقاته، ويحاول أن لا يجعل لعمل هذين الإمامين قاعدة مضطردة، فلم يكن من منهجهما أن يجعلا كثرة الرواة عن الراوي سبباً لتوثيق ابن حبان له، ومن ثم سبباً لقبولهما لذلك الراوي وترجيح روايته.

وخلاصة هذا كلّه أن الذهبي وابن حجر كثيراً ما يأخذان توثيق ابن حبان بالاعتبار والاعتماد، يضاف إليهما اعتماد أئمة آخرين عليه، منهم الزيلعي في (نصب الراية) فإنّه قال: عن حديث زينب السهمية عند ابن ماجه (ابن ماجه، 1430هـ، السنن، باب الوضوء من القبلة، ج1، ص: 316، رقم: 503): سنده جيد، من أجل أن ابن حبان ذكرها في ثقاته (الزيلعي، 1418هـ، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج1، ص: 73)، مع أن الدارقطني قال عن حديثها في سننه: "مجهولة ولا تقوم بها حجة"،(الدارقطني، 1424هـ، السنن، ج1، ص: 275)، وقال ابن حجر: "لا يعرف حالها من الثالثة"، (ابن حجر العسقلاني، 1406هـ، تقريب التهذيب، ص: 747، ترجمة: 8597)، ولم يرو عنها سوى اثنين: أخيها شعيب وابنه عمرو، فهذا ذهاب منه إلى توثيق ابن حبان لها".

وليس الذهبي وابن حجر هما الوحيدان اللذان اعتمدا توثيق ابن حبان، بل غيرهما مثل: الزيلعي، والعراقي وتلميذاه: نور الدين الهيثمي، وسبط ابن العجمي، أما الهيثمي: فمشهور بذلك في كتابه (مجمع الزوائد)، وأما البرهان سبط ابن العجمي: فقال في مقدمة كتابه (نثل الهميان في معيار الميزان...)، وهو يذكر منهجه في استدراكاته على (ميزان الاعتدال): "ورأيت المؤلف قد اقتصر على تضعيف أشخاص أو تجهيلهم، وقد ذكرهم بعض الحفاظ...وغالبهم في ثقات ابن حبان". (محمد عوامة، المرجع النفسه، ج1، ص: 32).

**وبهذا يتبين** أن ابن حبان التزم المنهج العدل الوسط، وهؤلاء الأئمة يؤيدون وينقلون توثيقه في أخص كتبهم، ورضوا بأحكامه، والله أعلم.

ومن المعاصرين أحمد شاكر، فإنه يعتمد ذلك كثيراً في تعليقاته على (مسند أحمد)، و(سنن الترمذي)، وغيرهما.

وتأيداً لذلك فقد استقرأ صاحب كتاب: (جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي) المجلد الأول من كتاب (تهذيب التهذيب)، وجرّد الرواة الذين لم ينقل فيهم للحافظ ابن حجر جرحاً أو تعديلاً غير ذكر ابن حبان لهم في (الثقات)- مما يعني غالباً أنه لم يقف على كلام غيره في الراوي، إذ لو وقف علي شيء من ذلك لذكره؛ لأن من منهجه استقصاء كل ما قيل في الراوي-، ثم قارن ذلك بأحكامه عليهم في تقريب التهذيب، وأحكام الذهبي عليهم في (الكاشف) فظهر له النتيجة الآتية، وهي:

١ - عدد هؤلاء الرواة بحسب إحصاء الباحث (١٨٧) راوياً، جلهم من رواة الكتب الستة، وبعضهم أخرج لهم أحد الأئمة الستة خارج هذه الكتب، ومنهم من ذكرهم تمييزاً عن رواة الستة.

٢ - عدد من وصفهم ابن حجر بوصف: "مجهول"، (13) راوياً، وافقه الذهبي في واحد فقط فوصفه بالجهالة وهو: (إدريس بن صَبِيح الأَوْدي)، والباقي إما سكت عنهم الذهبي، وإما استعمل وصف: "وُثِّقَ".

---

(1) قال الدكتور ماجد محمد عبده الدلالعه: "قد أحصيتهم في التقريب، فبلغوا أكثر من ألف وخمسمائة راوٍ قال عنهم ابن حجر: (مقبول)، وقد اختلفت آراء بعض العلماء في مقصود ابن حجر من كلمة مقبول، وللتوسع في هذا الموضوع انظر كتاب الدكتور وليد العاني (منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها)، فقد فصّل وأجاد في عرض وتوضيح قول ابن حجر (مقبول) وتوصل إلى نتائج مهمة أتفق معه في جلها، وكذلك موقفه ورأيه من قبول رواية المستور، ولين الحديث وموقفه من قبول رواية هؤلاء الرواة واعتبار هذه الأوصاف أوصاف أقرب إلى التعديل منها إلى التجريح". (الدلالعه، 2019م، الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان وصحيحه ومناقشتها، ص: 59).

٣ - وصف ابن حجر اثنين منهم فقط بوصف: "مجهول الحال"، وهما: (أبان بن طارق القيسي)، و(إبراهيم بن أبي ميمونة) في حين سكت عنهما الذهبي.

٤- وصف ابن حجر خمسة منهم بوصف: "مستور"، وصف اثنين منهم الذهبي بوصف: "وثق"، وسكت عن اثنين، ولم يترجم للخامس.

٥ - اقتصر ابن حجر في راويين هما: (إبراهيم بن بشار الخراساني)، و(رافع الغطفاني) على قوله: "وثقه ابن حِبَّان"، وقد أخرج للثاني مسلم، وسكت عنه الذهبي.

٦ - وصف ابن حجر خمسة من المذكورين بوصف: "ثقة".

٧ -وصف واحداً منهم بوصف: "صالح الحديث"، وهو: (خالد بن المهاجر بن خالد).

٨ -وصف واحداً منهم بوصف: "لين الحديث"، وهو: (إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي).

٩ - وصف أربعين رواياً منهم بوصف: "صدوق"، وربما أضاف في بعضهم وصفاً آخر، كقوله: "صدوق يغرب"، و"صدوق رمي بالإرجاء"، ونحو ذلك.

١٠ - أكثر وصف استعمله ابن حجر في هؤلاء هو: "مقبول"، فقد وصف به (١١٧) رواياً منهم.

**أما الحافظ الذهبي:** فقد ترجم (١٣٧) راوياً من هؤلاء فقط لكون الباقين ليسوا من رواة الستة، وإنما أُخرِجَ حديثهم في غير الكتب الستة، أو ذكروا تمييزاً.

١ - سكت عن سبعة وسبعين راوياً منهم، فلم يبين حالهم.

٢ - وصف أربعة عشر منهم بوصف: "ثقة".

٣ - وصف واحداً فقط بوصف: "صالح الحديث"، وهو: (حبيب بن سليم العبسي).

٤ - وصف رواياً بقوله: "صحح له النسائي"، وهو: (حفص بن عبد الله الليثي).

٥ - وصف ثلاثة منهم بوصف: "صدوق".

٦ - وصف واحداً فقط بوصف: "مجهول"، وهو: (إدريس بن صبيح الأودي) الذي تقدم ذكره، وآخر بقوله: "يجهل"، وهو: (الحسين بن بشير بن سلام).

٧ - وصف واحداً منهم بوصف: "محله الصدق"، وهو: (خارجة بن الصلت البرجمي).

٨ - أكثرُ وصفٍ استعمله الذهبي في هؤلاء هو: "وُثِّقَ"، حيث وصف به (٣٨) رواياً.

**ومن هذا الاستقراء والتتبع يتبين للباحث:**

- أن الحافظين الذهبي وابن حجر لم يصفا بالجهالة إلا قلة نادرة من الرواة ممن تفرد بتوثيقهم ابن حبان، وأنهما كثيراً ما يوثقان مثل هؤلاء الرواة، إما بقولهم: "ثقة"، أو بوصفهم بالصدق والصلاح ونحو ذلك من ألفاظ التوثيق المتوسطة.
- أكثر ما استعمل الحافظ الذهبي في مثل هؤلاء وصف: "وثق"، وظاهر هذا اللفظ تمشية أمر الراوي، وإلحاقه بالموثقين من الرواة، لا بالمجاهيل، إذ لو كان مجهولاً عنده لصرح بذلك[1].
- أكثر ما استعمل الحافظ ابن حجر في هؤلاء هو مصطلح: "مقبول"، وقد بيَّن مراده من هذا المصطلح في مقدمة كتابه: تقريب التهذيب، فقال: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليِّنُ الحديث".(ابن حجر العسقلاني، 1406هـ، تقريب التهذيب، ص: 74).

وظاهر من هذا أن لفظة (مقبول) عند الحافظ من أوصاف التوثيق، وأنها تقتضي ارتفاع الموصوف بها عن حيِّزِ الجرح الذي يُرَدُّ لأجله الحديث، وكذلك عن الجهالة التي يتوقف في قبول الحديث لأجلها، فليست هي إذاً من أوصاف الجهالة، أو اصطلاحاً خاصاً لابن حجر يصف بها المجاهيل، ولو أراد الجهالةَ لاستعمل أوصافها التي حرَّرها وبيَّنها في مقدمة كتابه[2].

---

(1) ذكر محقق (الكاشف) في مقدمة تحقيقه أن هذا اصطلاح للذهبي فيمن ينفرد بتوثيقه ابن حبان، ورفض أن تكون هذه الصيغة للتضعيف أو التمريض، ثم نوّه أن الذهبي قد يستعمل هذا اللفظ "وُثِّقَ"، فيمن يوثقه غير ابن حبان. (محمد عوامة، المرجع السابق، ج1، ص: 33).

(2) بالمقارنة بين إطلاق العلماء الذين سبقوا ابن حجر مصطلح مقبول وبين إطلاق ابن حجر، نجد فروقاً كثيرة منها، **الأول:** إن ابن حجر سار بناءً على منهجية واضحة، وبشروط خاصة حدّد من خلال ذلك ماهية لفظ مقبول، بخلاف العلماء السابقين، فقد كان إطلاقهم للفظ غير واضح الهدف، بدليل اقتران اللفظ بمصطلحات أخرى من خزانة ألفاظ الجرح والتعديل، ومثال ذلك صنيع الإمام الحاكم، فمع أنه أكثر من إطلاق اللفظ بالنسبة لغيره، إلا أنّه لم يسر على منوال واحد، **والثاني:** جعل ابن حجر مصطلح مقبول لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل بخلاف غيره ممن أطلقه من العلماء فتارة قرنوه بالحديث، وتارة بالسند وتارة بلفظ من ألفاظ التعديل، **والثالث:** كثرة الرواة الذين أطلق عليهم الحافظ مصطلح مقبول فدراسة الدكتورة خلود بيّنت عدد

**قد يقال:** إنه قد عرض للحافظين في كل واحد من هؤلاء ما يؤديه إلى الحكم عليه، وليس المستند هو توثيق ابن حبان، وأقول: إن هذا قد يتمشَّى في حال بعض الرواة، لكن ميلهما إلى توثيق العدد الأكبر من هؤلاء، مع عدم وجود توثيق لغير ابن حبان فيهم يدل دلالة ظاهرة على اعتدادهما بتوثيق ابن حبان في الجملة، وأخذهما له على محمل الاعتبار ما لم يعارض ذلك معارض.

وإن مما يؤكد ذلك أنهما ربما قدما توثيق ابن حبان في بعض الرواة على تجهيل غيره لهم، ومن أمثلة ذلك:

**أ.** خالد بن سعيد بن أبي مريم، لم يسق المزي في ترجمته سوى ذكر ابن حبان له في (الثقات)، وزاد ابن حجر فقال: "وقال ابن المديني: لا نعرفه، وساق له العقيلي خبراً استنكره، وجهله ابن القطان"، ومع هذا فقد وصفه الذهبي بأنه: "ثقة"، وابن حجر بأنه: "مقبول". (المِزي، 1413هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج8، ص: 83؛ الذهبي، 1413هـ، الكاشف، (365/1)، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج3، ص: 691، 692؛ والتقريب، ص: 188).

**ب.** داود السراج الثقفي، لم يروِ عنه غير قتادة، ولم يسق المزي في ترجمته سوى ذكر ابن حبان له في (الثقات)، وزاد ابن حجر: "وقال ابن المديني: مجهول لا أعرفه"، ومع ذلك قال الذهبي: "وثق"، وقال ابن حجر: "مقبول"، فلم يصفاه بالجهالة. (المِزي، 1413هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج8، ص: 471؛ الذهبي، 1413هـ، الكاشف، ج1، ص: 389، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص: 191، 192؛ والتقريب، ص: 200).

**ت.** رافع بن سلمة بن زياد الغطفاني، اقتصر المزي في ترجمته على أن ابن حبان ذكره في (الثقات)، وزاد ابن حجر: "وجهل حاله ابن حزم، وابن القطان"، ومع ذلك فقد وصفه كل من الذهبي وابن حجر بأنه: "ثقة"[1].(المِزي، 1413هـ، تهذيب الكمال، ج9، ص: 27؛ الذهبي، 1413هـ، الكاشف، ج1، ص: 389، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص: 249؛ والتقريب، ص: 204).

وأمثلة هذا النوع كثيرة، وأقل ما يقال فيها: إن ابن حجر[2] والذهبي يستأنسان بتوثيق ابن حبان، وربما عوَّلا عليه وحده في توثيق الرواة، والله تعالى أعلم. (حمام، 1429هـ، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه، ص: 330- 333).

**وقال الألباني: "ومما ينبغي التنبه له أن قول ابن عبد الهادي: "وإن كان مجهولًا لم يعرف حاله"، ليس دقيقًا لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أن طريقة ابن حبان في (ثقاته) أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين، وليس كذلك بدليل قوله المتقدم في (سهل): "لست أعرفه ولا أدري من أبوه".**

**وكذلك قول الحافظ: "برواية واحد مشهور"، يوهم أن ابن حبان لا يوثق إلا من روى عنه واحد مشهور، لأنه إن كان يعني مشهوراً بالثقة كما هو الظاهر فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته، وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له؛ لأنه إما ضعيف أو مجهول، ولكل منهما رواة في (كتاب الثقات)"، ثم ذكر بعض الأمثلة من طبقة التابعين يدلل فيها على كلامه.**

**الدراسة:** الأمثلة التي ساقها الألباني لا تُعتبر دليلاً كافياً على ذلك، لأن هناك عشرات الأمثلة التي تدل على عكس ما قاله الألباني كما سبق.

ثم إن رجال (الثقات) فيهم الثقة المحتج به، وفيهم الصالح للاعتبار وليس بحجة، فغاية الأمر أن لا نجعل من مجرد إيراد الراوي في (الثقات) صحة الاحتجاج به، حتى ينضم إلى ذلك سائر شروط الاحتجاج، لأن من ذكرهم ابن حبان في الثقات ليسوا في رتبة واحدة، فمنهم من زكّاهم، ومنهم من سكت عنهم، ومنهم من تكلم فيهم، كل ذلك على درجات شتى في التزكية والجرح، فيجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار (زياد، 2014م، الحافظ ابن حبان والانتقادات الموجهة إلى توثيقه الرواة، ص: 33)، وكذلك الراوي يلحق بالثقات ولا يحتج به منهج قديم، فهذا أبو حاتم الرازي مثلاً على تشدده يقول في (محل بن محرز): "كان آخر من بقي من ثقات أصحاب إبراهيم، ما بحديثه بأس، ولا يحتج بحديثه، كان شيخاً مستوراً، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، يحول من هناك" (ابن أبي حاتم، 1271هـ، الجرح والتعديل، ج8، ص: 414).

---

الرواة المقبولين؛ بل وتوزيعهم في كل طبقة مذكرة أنّ عددهم: ( 1548) راوياً...**والرابع:** تحديد ابن حجر لمرتبة الراوي المقبول من بين مراتب طبقات الرواة فجعله في المرتبة السادسة, بخلاف العلماء السابقين الذين لم يحددوا ذلك. (الجيطان، 2010م، مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، ص: 28- 29).

(1) وجهل حاله ابن حزم في (المحلى)، وتبعه أبو الحسن بن القطان، ووثقه الذهبي وابن حجر.

(2) قال الدكتور دعاء عبد السلام: "على الرغم من انتقاد ابن حجر لابن حبان في منهجه في توثيق الرواة، إلا أن ابن حجر لم يهمل أحكام ابن حبان على الرواة، بل كثيرًا ما يكتفي في اللسان بنقل كلام ابن حبان وحده، وكذلك اتفق ابن حجر مع ابن حبان في تجهيل كثير من الرواة باللفظ الصريح (مجهول)، أو باللفظ غير الصريح (لا أدري من هو)، أو (لا أعرفه)". (عبد السلام، 2020م، المجهول بين ابن حبان وابن حجر دراسة موازنة في علم المصطلح-الثقات ولسان الميزان نموذجًا، ص: 628).

وهذا يدل على أمور: **أولها:** يكون الرجل ثقة، ولا يحتج به، **وثانيها:** المستور ثقة، ولا يحتج به، **وثالثها:** من هذا وصفه لا يلحق بالضعفاء.

وهذا في الأمرين الأول والثالث منهج ابن حبان في (ثقاته)، في الرواة غير المشهورين بالثقة والعدالة (الجديع، 1424هـ، تحرير علوم الحديث، ج1، ص: 239).

يتأيد هذا بتفسير ابن حبان نفسه للعدالة، فإنه قال: "العدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله" (ابن بلبان، 1414هـ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج1، ص: 151).

وهذا لا يخالف في شيء تفسير (العدالة) عند من تقدمه من أهل العلم، وهي العدالة الدينية.

فأما العدالة الموجبة لصحة الاحتجاج بحديث الراوي، وهي اقتران الضبط إلى العدالة في الدين، فيبينها ابن حبان في (صحيحه) بقوله: "وقد اعتبرنا حديث شيخ شيخ على ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدين، فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتججنا به، وقبلنا ما رواهُ، وأدْخلناه في كتابنا هذا ومن صحَّ عندنا أنه غيرُ عدلٍ بالاعتبار الذي وصفناه لم نحتج به، وأدخلناه في كتاب المجروحين من المحدثين بأحد أسباب الجرح" (ابن بلبان، 1414هـ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج1، ص: 155).

ومنهجية اعتبار حديث الراوي طريق عامة النقاد قبل ابن حبان، وهو على الأثر فيه، ويبينه في مواضع من كتابيه في الثقات والمجروحين (الجديع، 1424هـ، تحرير علوم الحديث، ج1، ص: 330)، ومن عبارته في ذلك:

قال في ترجمة: (عبد الله بن المؤمل المخزومي): "كان قليل الحديث، منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به؛ وذاك أنه قليل الحديث، لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح، ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً فيقبل ما انفرد به، فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل، أو نقول على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ما لم يقل اعتماداً منا على رواية من ليس بعدل عندنا، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح في أول الكتاب، وعائذ بالله من هذين الخصلتين: أن نجرح العدل من غير علم، أو نعدل المجروح من غير يقين" (ابن حبان، 1420هـ، المجروحين، ج1، ص: 521، 522).

وقال في ترجمة: (سعيد بن زياد بن أبي هند الداري): "الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن المجهولين إلى جملة أهل العدالة، كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سِيَّان" (ابن حبان، 1420هـ، المجروحين، ج1، ص: 412).

وقال أيضًا في ترجمة: (عائذ الله المشاجعي): "فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها" (ابن حبان، 1420هـ، المجروحين، ج2، ص: 185).

وعليه فالذي لا يروي إلا عن الضعفاء فهو مجهول عند ابن حبان[1].

وقال في ترجمة: (عبد الله بن زياد بن سليم القرشي): "شيخ مجهول يروي عن عكرمة، روى عنه بقية بن الوليد، لست أحفظ له راويًا غير بقية، وبقية ذكرنا سببه في الأخبار في أول الكتاب، فلا يتهيأ لي القدح فيه- بعني عبد الله-، على أن ما رواه وجب تركه على الأحوال" (ابن حبان، 1420هـ، المجروحين، ج1، ص: 510).

ففي هذا النص أوضح لنا أن الجهالة عنده ليست جرحًا للراوي ولكنها سبب من أسباب التوقف، ثم الترك (الحمش، 1407هـ، الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، ج2، ص: 433).

وقال في ترجمة: (الهيثم بن محمد بن حفص الدارمي): "منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به لما فيه من الجهالة والخروج عن حد العدالة إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات" (ابن حبان، 1420هـ، المجروحين، ج2، ص: 441).

(1) قال الدكتور عبد الله الجديع بعد نقل بعض أقوال ابن حبان: "فهذه النصوص المفسرة دالة أنه جرّح رواة بالجهالة، لكنها عنده ثابتةٌ للراوي الذي لم يُعرَف إلا من رواية مجروح لا يعتبر به عنده عن ذلك الراوي". ينظر: الجديع، 1424هـ، تحرير علوم الحديث، ج1، ص: 332).

فالمجهول الذي يروي المناكير التي تخرج عن حد العدالة، لا يجوز الاحتجاج به حتى فيما وافق الثقات، لأن غلبة المناكير على حديث الراوي تسقطه إلى درجة الترك.

**وقال الدكتور عداب الحمش في كتابه:** (الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل): "إن المجهولين عنده أصناف متعددة:

1- فالذي لا يُدرى من هو ولا أبوه ولا بلده؛ مجهول.
2- والذي لا يُعرف إلا برواية حديث منكر، وهو غير مشهور بالعدالة؛ فهو مجهول.
3- والذي لم يرو إلا عن ضعيف؛ فهو مجهول، حتى ولو روى عن عدد منهم.
4- والذي لم يروِ عنه إلا ضعيف؛ فهو مجهول، ولو روى عنه جماعة من الضعفاء.
5- والذي لا يُعرف بعدالة ولا جرح؛ فهو مجهول الحال، يُقبل حديثه إذا توبع عليه ولم تكثر مناكيره.

وقد أطلق ابن حبان عدة ألفاظ في الثقات تبين لنا تطبيق نظريته في المجهول والثقة:

قال في ترجمة: (فزع الراوى عن المقنع): "لست أعرف فزعًا ولا مقنّعًا ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أبًا، وإنما ذكرتهما للمعرفة فقط، لا للاعتماد على ما يروونه" (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج7، ص: 326).

فهذا النص دليل على أنه قد يذكر الراوى في كتاب الثقات؛ لمجرد أنه لم يقف فيه على جرح... ونبّه إلى أنه لا يعتمد على من هذا شأنه، وليس فزع هذا أولَ ولا آخر من قال فيه ابن حبان: لست أعرفه، بل إنه أطلق هذا المصطلح على ستة عشر راوياً في الثقات، لم يخرّج عن واحد منهم في صحيحه شيئًا.

كما صرّح في تراجم (40) راويًا من الثقات بأنه لا يدري من هم، ولم يخرّج عن أحد منهم في صحيحه.

وقال في (29) راويًا إن لم يكن فلانًا؛ فلا أدري من هو؟، وهؤلاء الرواة الذين تشكَّكَ فيهم قد يكون تشكُّكُه دائراً بين الجهالة والضعف، وقد يكون دائراً بين الجهالة والتوثيق.

ومن خلال التتبع، وجدناه قد خرّج عن خمسة رواة تشتبه أسماؤهم بأسماء معروفين من طبقتهم، فيجب بيان أحوالهم حتى لا يلتبس على القارئ أمرهم:

1- في ترجمة (حبيب بن سالم) قال: "إن لم يكن مولى النُعمان بن بشير، فلا أدري من هو؟" (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج4، ص: 153). ثم أخرج في صحيحه لحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير ثلاثة أحاديث، وقد قال عنه الحافظ: "لا بأس به"، وفرّق في التهذيب بينه وبين المجهول هذا (ابن حجر العسقلاني، 1443هـ، تهذيب التهذيب، ج1، ص: 350). كما أخرج لمولى النعمان مسلمٌ والأربعة.
2- وفي ترجمة (سعيد ابن أبي راشد) قال: "يروي عن عطاء عن أبي هريرة، إن لم يكن سعيد ابن السماك فلا أدري من هو، فإن كان ذاك فهو ضعيف؟" (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج6، ص: 372). وترجم ابن حبان لسعيد ابن أبي راشد السماك في المجروحين وقال: "ينفرد عن الثقات بالمعضلات" (ابن حبان، 1420هـ، المجروحين، ج1، ص: 324). ولكنه أخرج عن سعيد ابن أبي راشد ثالث؟ يروي عن يعلى العامري الصحابي- رضى الله عنه-؟!.
3- وفي ترجمة: (عبّاد القرشي الراوي عن عائشة) قال: "إن لم يكن ابنَ عبد الله بن الزبير؛ فلا أدري من هو" (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج5، ص: 143). وأخرج في (الصحيح) لعبّاد بن عبد الله بن الزبير عشرة أحاديث- وهو من الثِّقات-.
4- وفي ترجمة: (فضيل) قال: "شيخ يروي عن سالم بن عبدالله إن لم يكن فضيل ابن أبي عبد الله صاحب القاسم بن محمد؛ فلا أدري من هو" (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج7، ص: 316). وأخرج للفضيل بن أبي عبد الله المدني حديثاً في (صحيحه).
5- وفي ترجمة: (مضارب العجْلي من بكر بن وائل) قال: "إن لم يكن مضارب بن حَزْن ؛ فلا أدري من هو؟" (ابن حبان، 1393هـ، الثقات، ج6، ص: 372). وَأخرج لابن حزن حديثاً في (صحيحه).

فأنت ترى أن ابن حبان لم يُخَرّج عن واحد من هؤلاء الذين تشكَّكَ بأشخاصهم وإنما خَرّج عمَّن يُحتمل أن تكون أسماؤهم اشتبهتْ بهم من الثقات دونهم.

- وقال ابن حبان: "أحسبه فلاناً" في (30) راوياً، ولم يخرج عن واحد منهم في (صحيحه)، وإنما خرج عن أربعة من شابهوهم بأسمائهم من الثقات عنده وقد تقدم معنا من النصوص المتكاثرة، أن مَن لم يَرْوِ عنه إلا الضعفاء؛ فهو مجهول عند ابن حبان،

ومع ذلك فقد ترجم اثني عشر راوياً في (الثِّقات)، ونصَّ على أنه لم يروِ عنهم إلا الضعفاء، ولم يخرِّج عن واحد منهم في (صحيحه) كما ترجم في (المجروحين).

ستة عشر راوياً لم يرو عنهم غير الضعفاء، ولم يُخرّج عن واحد منهم شيئاً.

وقد وصف في المجروحين (14) راوياً بأن الواحد منهم لم يرو إلاّ عن ضعيف أو ضعفاء وأَوْضَحَ بما لا يزيد أن هؤلاء لا يجوز الاحتجاج بهم، ولا الاعتبار بمرويّاتهم أبداً؛ من غير أن نتَّهمهم بالوضع.

وقد ترجم (35) راوياً لم يرووا إلاَّ عن رواة مجاهيل أو مُبهمَين، وكانت ترجمتُه جميعَهم في الثقات، ما عدا الأخير منهم، ولم يخرِّج عن واحد منهم في (صحيحه).

مما سبق يتبين لنا؛ أن ابن حبان منسجم مع ما اشترط على نفسه في حكم المجهول عنده فهو يرى أن المجهول لا يُحتجُّ به، ولا يُعتبر بروايته، فالعبرة إذاً بالرواة الذين ذكرهم في الثقات وعرفهم، ثم أخرج أحاديثهم في صحيحه، لا ما يعتقده البعض أن كل من ذكره ابن حبان في الثقات، فقد وثقه!.

والمجهول الذي انفرد بالرواية عنه ضعيف أو ضعفاء، أو لم يروِ هو إلا عن ضعيف أو ضعفاء؛ لا يُحتجّ به عند ابن حبان، ولا يعتبر بروايته، بل هو متروك عنده نهائياً. (الحمش، عداب بن محمود، 1428هـ، الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، ج2، ص: 435 وما بعدها).

وأما من ليس له إلا راوٍ واحد ثقة؛ فهو ليس بمجهول عنده، وهؤلاء على مراتب كثيرة وإليك نماذج منهم:

قال الإمام النسائي (ت: 303هـ)- رحمه الله- فيمن لم يرو عنه غير رجل واحد: "[ولم يرو] عن بُجَيْرِ ابن أبي بُجَيْرٍ غيرُ إسماعيلَ بنِ أمية" (النسائي، 1369هـ، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، ص: 121 وما بعدها، وكل ما بين قوسين من كلام النسائي). وقال الحافظ في (التقريب): "مجهول"، وَخَرّج له ابن حبان حديثاً في (صحيحه)؛ لأن إسماعيل ثقة (ابن حجر، 1443هـ، تهذيب التهذيب، (418/1)، والتقريب، ص: 93).

- (ولا عن ثابت الزُّرَقي غير الزُّهْري)، وقال الحافظ: ثقة، وأخرج له ابن حبان حديثاً واحداً.
- (وعُمير بن إسحاق لا نعلم أحداً روى عنه غيرَ ابن عون)، وقال الحافظ: "مقبول"، وأخرج له ابن حبان في (الصحيح) حديثين.
- (ولا عن عيسى بن جارية غير يعقوب أبو عَنْبَسة الرازي)، وقال الحافظ: "فيه لين"، وخرّج له ابن حبان سبعة أحاديث.
- (ولا عن قُدَامة بن وَبَرَة غيرَ قتادة) وقال الحافظ: "مجهول"، وقد اختلف فيه الحفّاظ كثيراً، وخرج له ابن حبان حديثين.
- (ونُبَيح العَنْزي لا نعلم أحداً روى عنه غير الأسود بن قيس)، وقال الحافظ: "مقبول"، وخرّج له ابن حبان سبعة أحاديث في صحيحه.

وهؤلاء كلّهم ترجمَهُم ابن حبان في (الثِّقات)، وهم على مراتب متباينة تدور بين قطبي المقبول - عنده– والثقة، وإذا كان ابن حبان قد خرّج لمن ليس له إلا راوٍ واحد، فقد خَرّج صاحبا (الصحيحين)، لمن ليس له إلا راوٍ واحد، وإن كان قد خرّج لمن قال فيه الحافظ مجهول، أو مستور، أو مجهول الحال، فقد خَرّج صاحبا (الصحيحين) لبعض هؤلاء أيضاً، وهذا يعني أن ابن حبان، وغيره من خرَّج الصحيح، متّفقون على إخراج حديث من ليس له إلا راوٍ واحد (الحمش، 1407هـ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، ج2، ص: 435 وما بعدها).

وبعد ذلك ذكر بعض الأحاديث التي أخرجها ابن حبان عن المجاهيل، ثم قال: "إنما خرّجها لاعتبارات حديثية، ولها شواهد ومتابعات ونحو ذلك، مما يجعل معظمها في درجة الحديث المحتج به، ولا ضير على ابن حبان في ذلك، فقد أخرج أصحاب الكتب الستة- وفي طليعتهم الإمام البخلري، والإمام مسلم- عن المجاهيل" (الحمش، 1407هـ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، ج2، ص: 466).

وإضافة إلى ذلك أن مذهب بعض الأئمة كابن معين، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم، يوثقون مجاهيل التابعين وأتباع أتباعهم؛ إذا وجدوا رواياتهم مستقيمة؛ وغير منكرة (الحايك، 2008م، الراوي المجهول- دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب (تقريبِ التهذيبِ) لابن حجر، ص: 85).

**ثم قال الألباني: "وبالجملة فالجهالة العينية وحدها ليست جرحًا عند ابن حبان، وقد ازددت يقينًا بذلك بعد أن درست تراجم كتابه (الضعفاء)، وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راو، فلم أر فيهم من طعن فيه بالجهالة اللهم إلا أربعة منهم،**

**لكنه طعن فيهم بروايتهم المناكير، وليس بالجهالة"... ثم ذكر هؤلاء الرواة، وقال: "ومن هنا قال ابن عبد الهادي فيما تقدم: "وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولًا لم يعرف حاله"، لكن الصواب أن يقال عنه: "لم يعرف عينه"، للأمثلة المتقدمة، والله أعلم".**

**الدراسة:** ليس كما قال الشيخ؛ لأنه كما سبق يتبين لنا أن ابن حبان منسجم مع ما اشترط على نفسه في حكم المجهول عنده فهو يرى أن المجهول لا يُحتجُّ به، ولا يُعتبر بروايته.

ومَن انفرد بالرواية عنه ضعيف أو ضعفاء، أو لم يروِ هو إلا عن ضعيف أو ضعفاء؛ وهذا لا يُحتجّ به عنده، ولا يعتبر بروايته، بل هو متروك عنده نهائياً، أما من ليس له إلا راوٍ واحد ثقة؛ فهو ليس بمجهول عنده، وهؤلاء على مراتب كثيرة كما تقدم، وكذلك عبارات التجهيل عند ابن حبان لم يقتصر على لفظ (مجهول)، بل أطلق بعض العبارات على الرواة المجهولين عنده بلفظ: (لست أعرفه، ولا يدري من هم، ولا أدري من هو) وغير ذلك.

وأما قوله [الألباني]: "فلم أر فيهم من طعن فيه بالجهالة اللهم إلا أربعة منهم، لكنه طعن فيهم بروايتهم المناكير، وليس بالجهالة"، ففيه نظر؛ لأن عدد من وصفه بالجهالة أكثر من ذلك، وقد أحصى أحد الباحثين الرواة الذين وصفهم ابن حبان بالجهالة[1] فوصل إلى النتائج الآتية:

- وصف ابن حبان (31) راوياً بالجهالة، ولم يخرّج عن واحد منهم شيئاً!.
- وقال ابن حبان في (34) راوياً، (لا أدري مَن هو)، ولم يُخرّج عن واحد منهم أيّ حديث!.
- وتحت عنوان: (إنْ لم يكن فلاناً؛ فلا أدري مَن هو)، ترجمَ ابن حبان (47) راوياً، لم يخرّج عن واحد منهم في الصحيح شيئاً!.
- وتحت عنوان (أحسبه فلاناً) ترجم ابن حبان (30) راوياً، ولم يخرّج عن واحد منهم حديثاً!.
- وترجم (عبد الله بنَ عامرٍ اليحصُبي)، وقال: "يروي عن معاوية، أحسبه الذي روى عن أبي أيوب في الوتر"، وقد أخرجَ لهذا الراوي عن معاوية حديثاً، وقد أخرجه له مسلم أيضاً، وبذلك يكون قد خرّجَ عن المعروف، لا عن المجهول!.
- وترجم عدداً من الرواة في الثقات، ولم يَروِ عنهم إلا الضعفاءُ والمجاهيل، ولم يخرّج عن واحد منهم في صحيحه.

ومثلُ ذلك فعلَ فيمن ترجمّهم في المجروحين، ولم يروِ عِنهم غيرُ الضعفاء.

- وتحت ترجمة: (مَن لم يرو إلا عن ضعيف)، ترجمَ ابن حبان عدداً من الرواة، ولم يخرّج عن واحد منهم شيئاً!.
- وتحت ترجمة: (مَن لم يروِ إلا عن مجهولٍ أو مُبهَم)، ترجمَ ابن حبانعدداً من الرواة، ولم يخرّج عن واحد منهم أيَّ حديث[2].

وبهذا التتبُع الدقيق يَسَعُنا القول إن ابن حبان الذي نص في غيرِ موضع على أن المجهول وما لم يَرْوِ من العلم سيّان؛ قد التزم بشرطه تماماً، فلم يخرّج عن مجهول عنده (الحمش، عداب بن محمود، 1428هـ، الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، ج2، ص: 468، 469).

**وخلص الألباني رأيه في ابن حبان بقوله: "الخلاصة: أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين، لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في (التنكيل)... مع تعليقي عليه".**

**الدراسة:** وقد انتقد بعض الباحثين منهم الدكتور: ماهر الفحل طريقة الألباني ومنهجه من توثيق ابن حبان وموافقته للمعلمي في تقسيمه توثيق ابن حبان إلى خمس مراتب[3].

**قال الباحث:** الراجح في ذلك أن ما قرره المعلمي والألباني إطلاق يفتقر إلى تقييد، لتصحح هذه القاعدة، وقد أجاد بعض الباحثين في تفصيل ذلك، إذ قسم الرجال الذين ترجم لهم ابن حبان في ثقاته إلى قسمين[4].

---

(1) وقد تتبع أيضًا الرواة الذين جهّلهم بعض الحفاظ، وذكرهم ابن حبان في الثقات، فوجد أنهم (302) رجلاً، غير أنه لم يخرّج في صحيحه، إلا عن سبعة منهم!. (الحمش، 1407هـ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، ج2، ص: 466).

(2) بيدَ أنه ترجم (عبدَ الحميد بن حبيب) الراوي عن شيخ مُبهم، عن (الحكم بن عتيبة) فذاكَ يشتبه بـ(عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين)، فهذا خرّجَ له ابن حبان في صحيحه ستةَ أحاديث، فتنبّه!.

(3) قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)- رحمه الله-: "التحقيق أن توثيقه على درجات: **الأولى:** أن يصرح به، كأن يقول: (كان متقناً)، أو (مستقيم الحديث)، أو نحو ذلك، **والثانية:** أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، **والثالثة:** أن يكون الرجل من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، **والرابعة:** أن يظهر من سياق كلامه أنه عرف ذلك الرجل معرفة جيدة، **والخامسة:** ما دون ذلك، فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم". (المعلمي اليماني، 1434هـ، التنكيل، ج10، ص: 734).

(4) قسم الباحث: (عداب الحمش)، الرواة الذين ذكرهم ابن حبان إلى القسمين: " القسم الأول: الذين انفرد بالترجمة لهم، القسم الثاني: الذين اشترك مع غيره بالترجمة لهم، وهم على قسمين أيضاً: ١- الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء الرواة لم يكونوا على درجة واحدة، بل كان فيهم

والقول الفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى، فإن وجدنا فيها كلاماً أخذنا بما نراه صواباً مما قاله أصحاب كتب النقد، وإن لم نجد فيها كلاماً شافياً طبقنا قواعد النقاد عليهم، وقواعد ابن حبان نفسه.

وأغلب الرواة الذين يسكت عليهم ابن حبان، ويكون الواحد منهم قد روى عنه ثقة، وروى عن ثقة، يكونون مستورين، يقبلون في المتابعات والشواهد ولذلك فإنني قلت في رسالتي عن ابن حبان في الرواة الذين ترجمهم ساكتاً عليهم: بأنهم على ثلاث درجات:

أ -فمنهم الثقات وأهل الصدق.

ب -ومنهم رواة مرتبة الاعتبار.

ج- ومنهم الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في المقبول، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة، والله تعالى أعلم. (الفحل، ١٤٢٥هـ، مستدركاته على تحرير التقريب للشيخ شعيب الأرنؤوط؛ وبشار عواد، ص:٢٠).

ومن المعاصرين الذين لا يوافقون المعلمي والألباني في تقسيمهما لمن وثقهم ابن حبان إلى خمسة أقسام، الدكتور: ماهر الفحل[1] حيث يرى أن كلامهما على إطلاقه يحتاج إلى تقييد، ويرجّح ما قسمه الباحث: (عداب الحمش) من جعلهم على مرتبتين، من وثقه وتفرد به، والثانية من شاركه في توثيقهم غيره من الأئمة.

**ثم قال الألباني: "وإن مما يجب التنبيه عليه أيضًا أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام عرفته بالممارسة لهذا العلم قل من نبه عليه وغفل عنه جماهير الطلاب؛ وهو أن من وثقه ابن حبان وقد روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما ينكر عليه فهو صدوق يحتج به، وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل كحديث العجن في الصلاة...".**

**الدراسة:** إن المجهول إن روى عنه جماعة من الثقات ولم يجرح ولم يوثق فقد قال طائفة من أهل الحديث من المتأخرين وبعض المعاصرين أنه يوثق بمجرد ذلك (السخاوي، 1424هـ، فتح المغيث، ج2، ص: 14، 15)، ولكن الذي يظهر أن منهج المتقدمين عموماً خلاف ذلك؛ لأن من تأمل كتب المتقدمين في التراجم يجد أنهم لا يوثقون بمجرد رواية جماعة من الثقات في كثير ممن ترجموا لهم[2].

---

الحافظ والصدوق والمجروح والضعيف والمجهول، ٢- الرواة الذين سكت عنهم، وفيهم الحافظ والصدوق والمستور والمجهول والضعيف ومنكر الحديث". (الحمش، عداب محمود، 1405هـ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والعديل بين التوثيق والتجهيل، ص: 70- 72).

(1) يقول الفحل: "من المناسب أن أنقل هنا ما أملاه سليمان العلوان، إذ قال عن كتاب (الثقات) لابن حبان، وقد حصل لنا إستقراء للكتاب، وأنه على أقسام: **الأول:** أن يوثق من ضعفه بنفسه في كتابه المجروحين، فله حالتان:

. أن يكون تغير اجتهاده، إحساناً للظن في أئمة الإسلام.

. أن يكون قد وهم فيه، ومن الذي يسلم من الوهم ويعرى من الخطأ.

ولقد وقفت على كتاب لبعض من يتصدى للتصحيح والتضعيف من أهل عصرنا ممن يلمز ابن حبان، ولا يعتد في تصحيحه، فوجدت في كتابه خمسين خطأ له، فلو كان كل عالم يخطئ تطرح أقواله لكان هذا أولى بالطرح.

**الثاني:** أن يوثقه ابن حبان ويضعفه غيره، فهذا سبيله سبيل الإجتهاد، وهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري فهل يقول عاقل أن أحمد متساهل، وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني وضعفهم غيرهم، فهل يقول أحد بأنهما متساهلان، ولو فتحنا هذا الباب ورمي أئمة الحديث بالتساهل مع بذلهم وجهدهم وتعبهم، لفتحنا باباً عظيماً للتجرؤ على هداة الإسلام والعلماء الأعلام.

**الثالث:** أن لا يروي عن الراوي إلا راو واحد، ولا يأتي بما ينكر عليه من حديثه، فابن حبان يرى أنه ثقة لأن المسلمين كلهم عدول، لذلك أودع من هذه صفته في كتابه الثقات، وهذا اجتهاد منه، خالفه فيه الجمهور، ولكن قوله هذا ليس فيه ضعف، بل فيه قوة، خصوصاً في التابعين، بل إن ابن القيم . رحمه الله . قال: "المجهول إذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته وإن كان واحداً على أصح القولين".

وأكثر المعاصرين شنع عليه من جهة هذه المسألة فقط، فلا يكاد يمر ذكر ابن حبان في كتبهم إلا ويوصف بأنه من المتساهلين في التصحيح فلا يعتمد عليه، والأولى على منهجهم تقييد تساهله في هذه المسألة، لا أنه يعمم وتهضم مكانة الرجل العلمية، حتى جر ذلك إلى طرح قراءة كتبه، وخاض في ذلك من يحسن ومن لا يحسن دون بحث وتروي.

**الرابع:** أن يروي عن الراوي اثنان فصاعداً ولا يأتي بما ينكر من حديثه، فيخرج له ابن حبان في ثقاته وهذا لا عتب عليه فيه لأنه هو الصواب، مع العلم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

**أ.** القبول مطلقاً (وهو الراجح)، **ب-** الرد مطلقاً، **ج-** التفصيل، والصواب الأول بشرط أن لا يأتي بما ينكر عليه، ورجحناه لوجوه:

**1.** أن رواية اثنين فصاعداً تنفي الجهالة على القول الصحيح، وقد نص على ذلك ابن القيم.

**2.** أنه لم يأتي بما ينكر من حديثه، فلا داعي لطرح حديثه، بل طرح حديثه في هذه الحالة تحكم بغير دليل.

**3.** أن الإمامين الجليلين الجهبذين الخريتين البخاري ومسلماً قد خرجا في صحيحهما لمن كانت هذه صفته... (الفحل، ماهر ياسين، مستدركاته على تحرير التقريب للشيخ شعيب الأرنووط، والدكتور بشار عواد، ص: ٢٤، باختصار وتصرف يسير).

(2) انظر مثلاً ترجمة: (إسماعيل بن قَيس القَيسي أبو سعيد) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فقد ذكر أنه روى عنه (مَعْن بن عيسى)، و(موسى بن إسماعيل)، و(القَوَارِيري)، ومع ذلك قال عنه أبو حاتم: "مجهول ليس بالمشهور". (ابن أبي حاتم، 1271هـ، الجرح والتعديل، ج2، ص: 193، 194).

وذلك لأن رواية جمع من الثقات عن الراوي ترفع عنه جهالة العين، وأما أنها تُعدُّ توثيقًا له، أو ترقيةً لحاله إلى مرتبة الاحتجاج به، فهذا غير صحيح، والله أعلم (الزيد، مناهج القدماء في التعامل مع السنة تصحيحاً وتضعيفاً، ص: 20 وما بعدها).

وقد اعتمد الشيخ الألباني[1] قاعدة[2] الذهبي في توثيق المستور فقوّى (الهيثم بن عمران العبسي) راوي حديث العجن في الصلاة لرواية جماعة عنه، إلا أن الشيخ قال في تمام المنة: "وأقره [يعني ابن حجر] على هذه القاعدة في اللسان"، مع أنه تعقبه ونقض قاعدته بقوله: "وهذا الذي نسبه للجمهور لم يصرِّح به أحدٌ من أئمة النقد، إلَّا ابن حبان، نعم هو حقّ في حق من كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه، كما هو مقرَّر في علوم الحديث" (ابن حجر العسقلاني، 1423هـ، لسان الميزان، ج6، ص: 439).

والسبب في ذلك والله أعلم سقوط التعقب من الطبعة الهندية التي اشتهرت بأسقاطها وتحريفاتها.

فالحاصل أن قاعدة الذهبي ضعيفة؛ لأنه قد يروي الجماعة عن الرجل لا يعرفون حاله، ولا يخبرون شيئًا من أمره، ويحدثون بما رووا عنه، ولا تخرجهم روايتهم عنه عن الجهالة إذا لم يعرفوا عدالته، والله أعلم (لبي، أحمد شرقي عمر، 1435هـ، من لم يوصف بجرح ولا تعديل من رجال الصحيحين، ص: 39، 40).

**والقول الراجح** في حديث العجن في الصلاة أنه معل بالوقف وجهالة أحد رواته (الكردي، 1443هـ، سلسلة الفوائد الحديثية والفقهية، ج2، ص: 297، 298). وأنه موقوف على عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- دون ذكر العجن (الدبيان، 1441هـ، الجامع في أحكام صفة الصلاة من الخروج إليها حتى الانصراف منها، ج4، ص: 456). وقد رد الشيخ بكر أبو زيد (ت: 1429هـ) في مؤلف له بعنوان: (جزءٌ في كيفية النهوض في الصلاة، وضعف حديث العجن)، على الألباني في هذا.

والجدير بالذكر هنا أن أحداً من الباحثين المعاصرين قام باستقراء أحاديث صحيح ابن حبان ومقارنة كل حديث فيه بما حكم عليه الألباني وشعيب الأرنؤوط في تعليقهما على صحيح ابن حبان، ثم بيان ما اتفقا على تصحيحه وما اتفقا على تضعيفه، وما انفرد كل واحد منهما بتضعيفه، وما انفرد كل واحد منهما بتصحيحه، ثم وصل إلى نتيجة يمكن بيانها في الجدول الآتي:

| | |
|---|---|
| أحدهما لابن حبان عدد الأحاديث التي جازت القنطرة بموافقة [7219] حديثًا | عدد الأحاديث المتفق على صحتها بين الألباني وشعيب الأرنؤوط [6892] حديثًا |
| عدد أحاديث صحيح ابن حبان [7491] حديثًا | |
| عدد الأحاديث التي اتفق على ضعفها الألباني وشعيب الأرنؤوط [272] حديثًا مع المكرر. | عدد الأحاديث التي انفرد شعيب الأرنؤوط بتضعيفها [116] حديثًا، وانفرد الألباني بتضعيفها [211] حديثًا مع المكرر. |

والأحاديث التي المتفق على ضعفها بين الألباني وشعيب الأرنؤوط[3] على قلتها قد قوّاها غيرهما من العلماء-تصحيحاً وتحسينًا-[1]، وكذلك الأحاديث التي انفرد أحدهما بتضعيفها يكون الصواب مع ابن حبان بنظر الباحث، والأحاديث التي جازت القنطرة

(1) وتبعه في ذلك محققو المسند، وعلقوا على تعقب ابن حجر على كلام الذهبي بقولهم: "وفي تعقُّبه هذا نظر، فإنه ليس في كلام الإمام الذهبي ما يشير إلى تنصيص الجمهور على هذه القاعدة، وإنما يُفهم منه أنه ﷺ قد استنبط هذه القاعدة من جملة أحاديث صححها الجمهور، وفي أسانيدها رواة لم يؤثر توثيقهم عن أحد، والحافظ نفسه ﷺ مع تعقُّبه للذهبي يتبع هذه القاعدة، ويحكم بمقتضاها على أحاديث غير قليلة بالصحة أو الحسن كما هو معلوم لكل من ينظر في تخريجاته". (محققو المسند لإمام أحمد، ط. الرسالة، ج1، ص: 140).

(2) وهي قوله في الميزان: "الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح". (الذهبي، 1382هـ، ميزان الاعتدال، ج3، ص: 426).

(3) قال الدكتور ماجد محمد عبده الدلالعه: "لم يصب الشيخان (شعيب الأرناؤوط وبشاد عواد معروف) في تضعيفهما وتوهينهما لمنهج ابن حبان -رحمه الله تعالى-، ولم يوفق الشيخ شعيب في تضعيفه لأكثر من ثلاثمائة حديث في صحيح ابن حبان، ومن خلال النظر في بعض الأحاديث التي ضعفها

بموافقة أحدهما لابن حبان بلغت (7219) حديثًا، وهذا القدر كاف في دفع دعوى التساهل الذي اتهم به ابن حبان (حامد أحمد يحيى، 2024م، دعوى تساهل ابن حبان في التصحيح: دراسة استقرائية في صحيحه في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرنؤوط، ص: 850 وما بعدها).

وفي هذا الصدد أيضًا قام عدد من الباحثين المعاصرين بدراسة منهج ابن حبان في الجرح والتعديل من خلال كتابَيه: (الثقات، والمجروحين)، بعنوان: (ابن حبان بين التشدد والتساهل في جرح الرواة وتعديلهم)، ثم ظهر لهم بعد دراستهم لمنهجه في الجرح والتعديل، أن منهج ابن حبان في التوثيق كان موافقًا لمنهج الجمهور، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في حالات قليلة وإلا في الأعم الغالب من أحكامه موافق لجمهور أهل الجرح والتعديل رُغم ما قيل في تساهله! (محمود عيدان، وجمال لطيف، وبديع عبد الله، 1434هـ، ابن حبان بين التشدد والتساهل في جرح الرواة وتعديلهم، ص: 22 وما بعدها).

## الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، الذي أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيه للصواب، هذا وقد خلصت إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها ؛ومن أهمها بناء على ما سبق جميعه:

1- إن الأئمة المتأخرين كالذهبي وابن حجر وتلاميذهم قد اعتمدوا على توثيق ابن حبان للرواة من حيث الجملة خلافًا لما قاله البعض، وإن انتقدوه في بعض الأحيان، لكنهم فعلهم في كتبهم يدل على ذلك، وبهذا لا يقال: أن توثيق ابن حبان للرجل من أدنى درجات التوثيق، أو أنه من المتساهلين، بل الأمر على خلاف ذلك.
2- وقد ذكره الذهبي في كتابه: (من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) في الطبقة التاسعة!.
3- إن منهج ابن حبان في التوثيق كان موافقًا لمنهج الجمهور، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في حالات قليلة وإلا في الأعم الغالب من أحكامه موافق لجمهور أهل الجرح والتعديل رُغم ما قيل في تساهله!.
4- إن ما وقع له من تشدد في الحكم على بعض الرواة أو الانفراد بتجريحهم أو توثيقهم، هو أمرٌ حاصل لكل عالم من علماء الجرح والتعديل؛ فإن الناقد يحكم على الراوي بحسب ما لديه من معلومات بعد التحري الدقيق، وأما إذا تتبعنا كل من تكلم في راو ثقة فضعّفه أو ضعيف فوثقه، فَنَصِفُ الأول بالتشدد والثاني بالتساهل، فلن يبقى لنا إمام يُقتدى به، وهذا منحى يجب الاعراض عنه في حُفاظ السنة وحملتها.
5- إن من أهم ما يُساعد الباحث على الكشف الحقيقي لمنهجه في الجرح والتعديل هو الميدان التطبيقي الذي أجراه ابن حبان على منهجه من خلال كتابَيه (الثقات، والمجروحين)، الأمر الذي يُفوِّت كل كلام لا يُدعّمه الواقع الموجود في هذين الكتابين.

**وأخيراً:** من تمام الإنصاف والعدل كف اللسان عن إطلاق الأحكام المتسرعة الخاطئة في حق علماء الجرح والتعديل الذين أسسوا هذا الفن وأرسوا دعائمه، وما ابن حبان إلا من كبرائهم ومقدميهم بلا شك، وبذلك يتضح أن الشيخ الألباني ﷺ وإن كان له سلف في ذلك من بعض الأئمة المتأخرين- لم يصب في قوله في حق ابن حبان، والله تعالى أعلم.

**الإقتراح:** يجب التثبت من النصوص المنقولة من شبكة الإنترنيت، والتنبه إلى ما قد يقع فيها من اجتزاء للعبارات على وجه مخل بالمعاني، فمثلاً عندما كنت أبحث عما قيل حول ابن حبان وجدت في بعض الملتقيات الشهيرة حواراً حول توثيق ابن حبان للمجاهيل، وذكر أكثر من واحد من الباحثين في هذه المسألة قول ابن الصلاح في ابن حبان: "غلط الغلط الفاحش"، بما يُفهم منه أن ابن حبان غلط الغلط الفاحش بتوثيقه للمجاهيل، ولما رجعت إلى قول ابن الصلاح هذا في (طبقات الشافعية) له تبين أنه انتقده في بعض استنباطاته الفقهية التي ترجم لها في صحيحه، فقال: "يسلك مسلك شيخه ابن خزيمة في استنباط فقه الحديث ونُكَته، وربما غلط في تصرفه الغلط الفاحش على ما وجدته". (ابن الصلاح، 1992م، طبقات الفقهاء الشافعية، ج1، ص: 116).

هذا ما ظهر لي في تلك المسائل حسب ما ترجح لدي من خلال البحث على وجه الاختصار، وإلا فالمقام يحتمل البسط، كما لا يخفى، والعلم عند الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

---

الشيخ شعيب، نرى أنّه هو تراجع عن تضعيفها عندما حقق سنن الإمام أحمد بن أحمد، وكذلك ثبت عندي من خلال التتبع". (الدلالعه، 1441هـ، منهج الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف في توثيق وتضعيف الرواة في (صحيح ابن حبان) مناقشة وردود، ص: 651)

(1) عدد العلماء الذين وافقوا ابن حبان على تقوية ما اتفق شعيب والألباني على تضعيفه- بالتصحيح أو التحسين-، موافقة لابن حبان بلغ (31) عالماً في كل الكتاب.

## قائمة المصادر والمراجع


1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن (327)، 1271هـ، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، ط1.
2. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، 1992م، طبقات الفقهاء الشافعية، تح: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1.
3. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (643هـ)، 1423هـ، معرفة أنواع علم الحديث، تح: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
4. ابن بلبان، علاء الدين، علي الفارسي (739هـ)، 1414هـ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.
5. ابن حبان، 1393هـ، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1.
6. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (354هـ)، 1420هـ، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.
7. ابن حجر العسقلاني، 1406هـ، تقريب التهذيب، تح: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1.
8. ابن حجر العسقلاني، 1443هـ، تهذيب التهذيب، أصل التحقيق: رسالة ماجستير، كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1431هـ، جمعية دار البر- الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط2.
9. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (852هـ)، 1423هـ، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.
10. ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد (744هـ)، 1424هـ، الصَّارِمُ المُنْكِي في الرد على السُبكِي، تح: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان.، ط1.
11. ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم (879هـ)، 1432هـ، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تح: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط1.
12. الألباني، محمد ناصر الدين (1420هـ)، 1422هـ، صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1.
13. الألباني، محمد ناصر الدين(1420هـ)، 1441هـ، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط5.
14. باعيسى، محمد، 2021م، العوامل السايكولوجية والكسبية في شخصية الحافظ الناقد ابن حبان البستي وأثرها في حله لمشكلة توثيق الوحدان، بحث منشور في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد13.
15. الباي، يونس، توثيق المجاهيل عند الإمام ابن حبان البستي- دراسة تطبيقية، 2017م، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا.
16. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، 1440هـ، التاريخ الكبير، محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر، الرياض، ط1.
17. الجديع، عبد الله بن يوسف، 1424هـ، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
18. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (816هـ)، 1403هـ، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1.
19. الجيطان، محمد راغب، 2010م، مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
20. حامد أحمد يحيى، 2024م، دعوى تساهل ابن حبان في التصحيح: دراسة استقرائية في صحيحه في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرنؤوط، بحث منشور في مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، مج12، العدد2.
21. الحايك، خالد محمد، 2008م، الراوي المَجْهول- دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب (تقريبِ التهذيبِ) لابن حجر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
22. حَمَام، عبد الجواد، 1429هـ، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه، دار النوادر، دمشق- سوريا، ط1.
23. الحمش، عداب محمود، 1407هـ، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، دار حسان، والأماني، الرياض، ط2.
24. الحمش، الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل، دون اسم مطبعة، ط1، 1428هـ.
25. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد(385هـ)، 1424هـ، السنن، تح: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1.
26. الدبيان، أبو عمر دبيان بن محمد، 1441هـ، الجامع في أحكام صفة الصلاة من الخروج إليها حتى الانصراف منها، د. ن، ط1.
27. الدلالعه، ماجد محمد عبده، 1441هـ، منهج الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف في توثيق وتضعيف الرواة في (صحيح ابن حبان) مناقشة وردود، بحث منشور من ضمن مجموعة من البحوث المحكمة المقدمة إلى المؤتمر السنوي العالمي للسنة النبوية في الكلية الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
28. الدلالعه، ماجد محمد عبده، 2019م، الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان وصحيحه ومناقشتها، بحث منشور في مجلة الرائق، مج2، العدد2.
29. الذهبي، 1382هـ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1.
30. الذهبي، 1410هـ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط4.
31. الذهبي، 1413هـ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1.
32. الذهبي، 1419هـ، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
33. زياد، عبد الوهاب أوزون، 2014م، الحافظ ابن حبان والانتقادات الموجهة إلى توثيقه الرواة، بحث منشور في مجلة الجنان- لبنان، العدد1.
34. الزيد، عبد الرحمن عبد الكريم، مناهج القدماء في التعامل مع السنة تصحيحاً وتضعيفاً، دروس مفرغة في مكتبة الشاملة القديمة، د. ت، ط.
35. الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله (762هـ)، 1418هـ، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت –لبنان، ط1.
36. السخاوي، 1412هـ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، ط1.
37. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، 1424هـ، فتح المغيث، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط1.

38. شعيب، عبد السلام عمران، 2018م، اعتراضات الذهبي على النسائي وابن حبان في توثيق من لم يرو عنه سوى راو واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما وبيان بطلان هذه الاعتراضات، بحث منشور في مجلة الجامعة الأسمرية- العلوم الشرعية والإنسانية، مج31، العدد1.
39. الشمراني، عبد الله بن محمد، 1422هـ، ثَبَتُ مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني الأرنؤوطي، دار ابن الجوزي- السعودية، ط1.
40. الشيباني، محمد بن إبراهيم، 1407هـ، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، مكتبة السراوي للنشر والتوزيع- القاهرة، ط1.
41. عبد الرحمن بن يحيى المُعَلّمي اليماني (1386)، 1434هـ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل [ضمن آثاره]، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1.
42. عبد السلام، دعاء سميح، 2020م، المجهول بين ابن حبان وابن حجر دراسة موازنة في علم المصطلح-الثقات ولسان الميزان نموذجًا-، بحث منشور في مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد121.
43. الفحل، ماهر ياسين، (تاريخ التسجيل: مارس، 2003م)، مستدركاته على تحرير التقريب للشيخ شعيب الأرنووط، والدكتور بشار عواد، موقع أهل الحديث، خزانة الكتب والأبحاث.
44. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، ط1.
45. الكردي، أبو أويس أشرف، 1443هـ، سلسلة الفوائد الحديثية والفقهية، دار اللؤلؤة، دار مكة، مصر، ط1.
46. لبي، أحمد شرقي عمر، 1435هـ، من لم يوصف بجرح ولا تعديل من رجال الصحيحين، بحث مستل من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية- مصر، العدد33.
47. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الافريقي (711هـ)، 1414هـ، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3.
48. محمد عوّامة، 1438هـ، لمحات في بيان مذهب ابن حبان في معرفة الثقات، دار المنهاج للنشر والتوزيع، السعودية، ط1.
49. محمود عيدان، وجمال لطيف، وبديع عبد الله، 1434هـ، ابن حبان بين التشدد والتساهل في جرح الرواة وتعديلهم، بحث منشور في مجلة العلوم الإسلامية، العدد19.
50. المِزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (742هـ)، 1413هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1.
51. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت: 303هـ)، 1369هـ، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1.

Available online at http://aran.garmian.edu.krd

Aran Journal for Language and Humanities

https://doi.org/10.24271/ARAN.2025.01-01-09

# A critical study of a rule mentioned by Al-Albani in the introduction to his book: (Tamam Al-Minnah) related to the authentication of Ibn Hibban (This research is taken from a master's thesis)

**Araz Muhammad Saleh Yassin, Ibrahim Fattah Qader Ismail Al-Qardaghi**

Islamic Studies, College of Islamic Sciences, University of Sulaymaniyah, Kurdistan Region – Iraq.

**Article Info**

| | |
|---|---|
| Received | **May, 2025** |
| Accepted | **June, 2025** |
| Published: | |

**Keywords**

Base, Tamam Al-Munnah, Al-Albani, Ibn Hibban.

**Corresponding Author**

arazmohammed70@gmail.com
ibrahim.qadir@univsul.edu.iq

**Abstract:**

Sheikh Al-Albani spoke about some rules related to the sciences of Hadith and its terminology in the introduction to his book: (Tamam Al-Minnah fi Al-Ta'liq 'ala Fiqh Al-Sunnah by Sheikh Sayyid Sabiq), Among these rules is a rule related to the authentication of Ibn Hibban entitled: (The Fifth Rule: Not to rely on the authentication of Ibn Hibban), Al-Albani believes that Ibn Hibban is one of those who are lenient in authentication, especially the authentication of unknowns, following some of the later scholars: such as Al-Dhahabi and Ibn Hajar - may God have mercy on them - and he went on to say that he should not be relied upon in this field. For this reason, the researcher studied Ibn Hibban's method in authenticating narrators, especially those whom Ibn Hibban alone authenticated. Through the study, the researcher found that the matter is not as Al-Albani said, but rather Al-Albani himself relied upon him in his books, as did those who came after him, The research showed that Ibn Hibban was one of the people of complete induction in the conditions of men and the methods of Hadith. Whoever contemplates his writings with a fair contemplation will know that he was an ocean of sciences. Also, the narrators whom he translated in his book (Al-Thiqat) are not equal, as some have understood, so they should not be viewed with the same view, as Some of them explicitly stated their authenticity, some hinted at it, and some remained silent about them. The most that is difficult to understand is that he named his book "Al-Thiqat," so it was understood from this that everyone mentioned in it is considered to be just and reliable, that is, trustworthy in the technical sense. This is questionable, as the research has shown.